

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٩٧٠ (الاستئناف ١)

الاثنين، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد أكرم (باكستان)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد كنوزين

ألمانيا السيد بلوغر

إسبانيا السيد آرياس

أنغولا السيد غسبار مارتنس

البرازيل السيد ساردنبرغ

بنن السيد أديشي

الجزائر السيد باعلي

رومانيا السيد موتوك

شيلي السيد مونيوز

الصين السيد وانغ غوانغيا

فرنسا السيد دلا سابلير

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد طومسن

الولايات المتحدة الأمريكية السيد هوليداي

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/2004/378)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

إن البعثات المعقدة لحفظ السلام آخذة في أن تصبح القاعدة. وبات من المقبول الآن أن حفظ السلام الفعال ودعم السلام يرحح أن يشملا استجابة متعددة الأبعاد تدمج الأمن، والقانون والنظام، ودعم المؤسسات المدنية وحقوق الإنسان والعناصر الإنسانية. ونعلم، أيضا، أن للتنمية دورا حيويا تضطلع به لضمان السلام. ويوفر مجلس الأمن آلية لإطفاء الحريق. ولكن بذل جهد مستدام سيكون في أغلب الأحيان ضروريا لضمان سلام دائم. والأحداث الأخيرة في هايتي تبرهن على هذا.

وبناء على ذلك، فإننا نشجع المجلس على إلقاء نظرة على ولايات حفظ السلام على الأمد البعيد واتباع نهج أكثر شمولاً نحو أنشطة حفظ السلام. وينبغي أن ينظر المجلس في سبل لكي يبني في الولايات دور منظومة الأمم المتحدة الأوسع في المستقبل، لأن عمليات حفظ السلام تتطور إلى بناء السلام ودعم السلام. وعلى سبيل المثال، يمكن للمجلس أن يطلب من الأمين العام أن يبدأ في حوار مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بغية وضع خطة لانتقال بعثة ما واستراتيجية خروجها في نهاية المطاف، من أجل إدماج الخطة في الاقتراح المقبل لتجديد الولاية. وهناك أيضا مسألة مدى كفاية هيكل الأمانة العامة وعمليات التشاور الداخلي بما لكفالة توفير مشورة موحدة وجيدة النوعية بشأن السياسات المتعلقة بالتحديات الجديدة التي تواجه حفظ السلام.

ونرى أيضا أن الوقت قد حان لإجراء تقييم أمين لآليات التشاور القائمة بين مجلس الأمن وبين غير الأعضاء في المجلس. ولا تكفي الإشارة إلى وجود آلية. فلكي يكون التشاور مجديا، ينبغي أن يسفر عن نتائج وأن يسلم بالمسؤولية المشتركة عن نوعيته بين المجلس وغير الأعضاء في المجلس. ونود أن نرى تقييما لما نجح وما لم ينجح حتى نستطيع صوغ مقترحات محددة لتحسين التشاور.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بغية استغلال وقتنا على أكمل وجه، لن أدعو المتكلمين كلا على حدة لشغل مقاعد على طاولة المجلس. وعندما يدلي متكلم ببيانه، سيصطحب موظف المؤتمرات المتكلم التالي إلى الطاولة. أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد مكيفور (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة لبحث المسائل الحرجة التي تواجه حاليا حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة.

إن لجميع الدول الأعضاء مصلحة في حفظ السلام. ويعني مبدأ المسؤولية الجماعية أن المسائل المتعلقة بقدرات المنظمة على الرد على التهديدات وطابع تلك التهديدات بحاجة إلى أن تتصدي لها العضوية بأسرها. وينبغي ألا ينظر إلى حفظ السلام بوصفه حكرا على مجلس الأمن وحده.

وقد أوكل لمجلس الأمن الدور الحيوي في الاستجابة لتهديدات أو صراعات بعينها، ولكن ينبغي أن نتميز هذا عن الحاجة إلى تبادل ذي مغزى بشأن مسائل حفظ السلام العامة والمعاصرة. ولهذا السبب، اقترحنا في مناسبات أخرى أن الجمعية العامة ينبغي أن تناقش في جلسة عامة مسائل حفظ السلام على أساس سنوي. والغرض من ذلك هو الإسهام في تطوير مجلس الأمن لسياسة لحفظ السلام وتوفير التوجيه السياسي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والمساهمة في مناقشات الإدارة المالية لحفظ السلام في اللجنة الخامسة. ويشكل حفظ السلام أحد أهم أنشطة الأمم المتحدة - ويشكل بالتأكيد أحد أكثر أنشطتها المرئية. وواقع أن الجمعية العامة لا تناقش حفظ السلام على أعلى مستوياتها يمكن اعتباره تنصلا من المسؤولية.

وأخيراً، أود أن أؤكد للمجلس أن نيوزيلندا ما زالت على التزامها إزاء قيام الأمم المتحدة بحفظ السلام. وقد أسهمنا على مر السنين إسهاماً كبيراً في مجموعة واسعة من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. كما نسهم في عمليات دعم السلام الأخرى، وخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي ننتمي إليها. ويشمل ذلك المساعدة على إعادة إقرار القانون والنظام في جزر سليمان العام الماضي. كما أننا من المؤيدين بقوة للحملة الدولية لمكافحة الإرهاب وقمنا بنشر فريق لإعادة الإعمار الإقليمي في مقاطعة باميان في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب أولاً عن امتناني وأثني عليكم يا سيدي لمبادرتكم بعقد جلسة مجلس الأمن اليوم لمناقشة مسائل حفظ السلام بصفة عامة، بغض النظر عن فرادى العمليات. وهذا أمر مهم لأن التوسع في أنشطة حفظ السلام بات يواجه الأمم المتحدة بمشاكل صعبة.

وتشارك اليابان في بعثات حفظ السلام منذ عام ١٩٩٢ وتقدم مساهمات قيمة لصون السلام والاستقرار في كثير من أجزاء العالم. وقد اكتشفت اليابان من خلال اشتراكها عدداً من المشاكل المتعلقة بحفظ السلام، واقترحت على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أفكاراً جديدة لمعالجتها. وتعرب اليابان عن استعدادها لمناقشة كل جانب من جوانب حفظ السلام، ولكني بالنظر إلى قيود الوقت سأقصر ملاحظاتي على حفنة من المسائل التي أراها بالغة الأهمية اليوم.

ووفقاً لبعض التقارير، قد ترتفع ميزانية حفظ السلام إلى ٤,٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٥. وفي إطار الترتيبات

وقد أشار كثير من المراقبين إلى نشوء القوات متعددة الجنسيات بوصفها ظاهرة مختلفة عن عمليات حفظ السلام ذات القبعات الزرق. وتزداد القوات المتعددة الجنسيات شيوعاً كوسيلة للتصدي لمختلف أنواع الأزمات الأمنية وإتاحة الانتشار السريع للتعامل على وجه السرعة مع الظرف الطارئ قبل إنشاء بعثة لحفظ السلام. وتشكل البلدان النامية الآن الغالبية السائدة من المساهمين في بعثات حفظ السلام. ولا يعرف بعد ما إذا كان هذا الاتجاه سيستمر، ولكن المسألة في نظرنا ليست مسألة عملية لحفظ السلام في مقابل قوة متعددة الجنسيات، بقدر ما هي تفاوت متصور أو حقيقي في الجهد الدولي لدى الاستجابة للأزمات الإنسانية والأمنية.

وستلقي بعثات حفظ السلام الجديدة هذا العام مزيداً من العبء على إدارة عمليات حفظ السلام وستتطلب مساهمات مالية إضافية من الدول الأعضاء. ويلزم أن نعالج هذه الحالة. وتلزمنا آلية لكفالة وجود اتفاق صريح على أن تتوافر للبعثة الموارد الكافية والدعم الكافي عند التكليف بإنشائها. وقد أضيف تحدٍ آخر. إذ تغيرت الأجواء الأمنية الخارجية تغيراً ملموساً. فالأمم المتحدة التي اعتمدت سنين كثيرة على سمعتها كجهة محايدة تدرك الآن أنها مستهدفة. وينطوي هذا على آثار مالية وتنفيذية على حد سواء.

لقد أصبحت الأمم المتحدة تتورط بدرجة متزايدة في الصراعات الإقليمية، وآخرها في غرب أفريقيا. وهذه الصراعات تشكل تحديات جديدة لمجلس كهذا يتوخى تصميمه النظر في كل من ولايات حفظ السلام على حدة. وتتطلب الزيادة في الردود الإقليمية على الصراع أن تكون الأمم المتحدة علاقات مجدية مع المؤسسات السياسية والعسكرية الرئيسية على الصعيد الإقليمي، خاصة حيث يشكل تدخل الأمم المتحدة تمهيداً لعملية إقليمية أو خلفاً لها.

بعض الإجراءات قد تتخذ على أساس استثنائي وطارئ في حالة وجود أزمة إنسانية.

ومتى تم نشر البعثة، لا بد من استعراضها باستمرار وأن تتجلى على النحو الواجب في عملية الاستعراض التغيرات الرئيسية في الأجواء المحيطة بالبعثة. وتوفر عملية الأمم المتحدة في تيمور-ليشتي، التي مرت بعدد من الاستعراضات والتعديلات على ضوء التقدم المحرز، نموذجاً جيداً لهذا النهج. ونعرب عن تقديرنا لإدراج إشارات إلى عملية الاستعراض في كثير من قرارات مجلس الأمن المتخذة منذ بدء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. كما أن هناك عمليات كثيرة مضى على إنشائها عشرات السنين. وينبغي أن يعاد تقييم هذه العمليات من أجل تحديد الأسباب في إطالة أمدها ووسائل التحسين الممكنة.

وكثيراً ما تؤدي أنشطة من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإزالة الألغام دوراً هاماً في المنطقة التي تنشر فيها بعثة لحفظ السلام. وفي بعض الحالات تُدرج أنشطة بناء السلام ضمن ولاية حفظ السلام. واليابان، إذ تدعو لمفهوم ترسيخ السلام، تدرك أهمية الصلة بين أنشطة بناء السلام وحفظ السلام. بيد أنه لا ينبغي التوسع في أنشطة حفظ السلام بلا حدود باسم بناء السلام. فبناء السلام يؤدي إلى إعادة الإعمار والتنمية ويتطلب دراية فنية تختلف في طابعها عن الخبرة المطلوبة لحفظ السلام. ومن المستصوب إسناد دور تنسيقي لممثل خاص للأمين العام في هذا الصدد.

وبالنظر إلى التوسع في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يتسم تعاون مختلف الجهات الفاعلة بأهمية حاسمة. وينبغي أن يضطلع السكان في منطقة الصراع بأكثر الأدوار حيوية. وينبغي تشجيعهم على تصدّر عملية السلام. وإضافة إلى ذلك، لا غنى عن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون

الحالية، سيكون نصيب اليابان ٩٠٠ مليون دولار تقريباً. وهذا يتجاوز ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية بشكل ثنائي لأفريقيا سنوياً. ومن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على أي بلد أن يتكبّد هذه النسبة الهائلة من التكاليف المالية اللازمة لحفظ السلام مع الحفاظ على نفس المستوى من المساعدة الإنمائية، التي ترى اليابان أن لها أهمية حاسمة للجهود المبذولة من أجل القضاء على الفقر ومنع نشوب الصراع.

واعتقد أن من الضروري رسم صورة شاملة لعملية حل الصراع. ومن المفيد لأغراض تخصيص الأموال أن تذكر مقدماً الاحتياجات المالية المتوقعة لجميع مراحل حل الصراع. ففي اجتماع المانحين بشأن تيمور-ليشتي في طوكيو، عرضت على الجهات المانحة جميع التكاليف اللازمة لحفظ السلام والمساعدات الإنسانية والإدارة الانتقالية وإعادة الإعمار. وبُذِلَ جهد مماثل في حالة كمبوديا وكان مفيداً للغاية.

ولم ينجم عن الطفرة التي طرأت على أنشطة حفظ السلام في الآونة الأخيرة مصاعب مالية فحسب، بل سببت أيضاً عجزاً في الموارد البشرية ومشاكل أخرى. وتؤكد اليابان مجدداً عزمها على مواصلة تقديمها الدعم، بما في ذلك توفير الخبراء المدنيين، الذين تشتد الآن الحاجة إليهم.

وينبغي أن تحدد لكل عملية من عمليات حفظ السلام ولاية واضحة وأن تكون لها أهداف خاصة بالبعثة ذات معايير دقيقة وواقعية، حتى تستطيع أطراف الصراع، والأمانة العامة، ومجلس الأمن، والدول الأعضاء المهتمة بالأمر التعاون بشكل فعال على تحقيقها. وهذا هو المعنى الحقيقي لما يسمى باستراتيجية الإنجاز. وهي لا تصل بحال من الأحوال إلى تحديد موعد نهائي مصطنع. فالعملية التي تتسم باستراتيجية رصينة للإنجاز ستجذب مشاركة دولية أوسع نطاقاً وتتمتع بمزيد من الفعالية. وغني عن القول أن

دعمها الفعال. ونحن على استعداد لقبول أي عملية جديدة لحفظ السلام إذا كان لها ما يبررها وكانت ولايتها مناسبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليابان على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي. المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل أيرلندا. وأعطيه الكلمة.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتعرب عن تأييد هذا البيان البلدان المرشحة بلغاريا وتركيا ورومانيا، وبلدان عملية الاستقرار والارتباط والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود؛ وكذلك النرويج البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالمبادرة التي اتخذتها رئاسة باكستان لإجراء هذه المناقشة وبالورقة الغفل المفيدة التي عمدت تمهيدا للمناقشة. كما تأتي مناقشتنا في الوقت المناسب من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي لأنها تجري في اليوم الذي يجتمع فيه وزراءنا للخارجية والدفاع في بروكسل لمناقشة تطوير قدرات الاتحاد الأوروبي في مجال حفظ السلام وإدارة الأزمات، بما في ذلك دعم الأمم المتحدة.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يعرب عن تأييده الفعال لعمليات حفظ السلام وإدارة الأزمات ويشارك فيها في جميع أنحاء العالم، من البلقان إلى أفريقيا وآسيا، مبديا التزامه بالأمم المتحدة وبصون السلام حول العالم.

واعتمد وزراء الخارجية والدفاع للاتحاد الأوروبي في اجتماعهم اليوم في بروكسل، استنتاجات تعكس الخطوات الهامة التي تم اتخاذها خلال الأشهر الأخيرة بشأن سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن والدفاع. ويسرني أن أبلغ مجلس الأمن بإحراز تقدم جيد بصدد كل من الجانبين

الإقليمية بالنظر إلى تأثير الصراع على المنطقة بأسرها. ومن ثم ينبغي أن يوجد تقسيم مناسب للعمل بين عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وبين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كما ينبغي زيادة تعزيز قدرة تلك المنظمات.

ويتسم الدعم الثنائي المستمر بالأهمية، إلا أن اليابان ترى أنه يمكن أن تسوق هذه الجهود بشكل أوثق على الصعيد الدولي. ونأمل بأن تضطلع الأمانة العامة بدور أكثر فعالية في هذا الصدد. وأخيرا، والأهم من ذلك، أن الإصلاح ضروري من أجل إشراك البلدان المساهمة بالموارد البشرية والمادية والمالية وبغيرها من الموارد في عملية اتخاذ القرارات في مجلس الأمن. وهذا أمر ضروري لتمكين المجلس من العمل على توطيد السلام، من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة الإعمار والتنمية بالتنسيق مع الوكالات الدولية والبرامج الثنائية الأخرى.

وتعتبر المسائل التي تكتنف حفظ السلام متنوعة ومعقدة. وينبغي لمجلس الأمن أن يشجع إجراء مناقشات تشترك فيها الأمانة العامة والبلدان المساهمة بالموارد البشرية والمالية وأصحاب المصلحة بما في ذلك بلدان المنطقة. واليابان التي تتحمل المسؤولية عن نحو خمس ميزانية حفظ السلام، توافقة للمشاركة في هذه المناقشات من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية والحفاظ على المساءلة تجاه دافعي الضرائب. وأتاح اجتماع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني ببيرووندي فرصة فريدة لأصحاب المصلحة الرئيسيين للإدلاء بآرائهم. ولليابان وطيد الأمل في أن تعقد في المستقبل جلسات من هذا النوع لمناقشة مسائل محددة بالإضافة إلى مسائل تتصل بحفظ السلام تتسم بطابع أكثر عموما.

وتفهم اليابان جيدا الأهمية الجوهرية التي يتسم بها حفظ السلام كوسيلة لحل الصراعات وستواصل تقديم

في أن يكون الاتحاد الأوروبي أكثر قدرة على المساعدة على مواجهة التحديات الماثلة في وجه السلام والأمن الناشئة على الصعيد الدولي، والاعتراف في الوقت نفسه بأن المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد تقع على عاتق مجلس الأمن. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده للعمل بصورة أوثق مع رئاسة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن الذي يمكن أن يقدم زخما هاما وأفكارا هامة للعملية التي تضطلع بها اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإصلاح وتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السنوات الأخيرة. ونعترف على سبيل المثال بالتقدم الهام الذي أحرزته إدارة عمليات حفظ السلام في تعزيز قدراتها التنفيذية. ومن المؤكد، أن من الواضح أن هناك مجالات تحتاج إلى مزيد من التعزيز، بسبب الطابع المعقد للبعثات الأخيرة على الأقل، الذي يقترن بالزيادة الراهنة في نشاط العمليات.

ونرحب في هذا الصدد بمفهوم فرقة العمل المتكاملة ونوصي بمواصلة تطويره في سائر الإدارات وإشراك جميع أصحاب المصلحة، ووضع مفهوم لخطط عمليات البعثات وعناصرها تكون مفهومة جيدا ومتكاملة ويتم التدرب عليها وامتلاك زمامها. ونشجع إدارة عمليات حفظ السلام على السعي للحصول على قدرة إضافية للتخطيط لحالات زيادة النشاط من مصادر خارجية كالمقار الإقليمية الموجودة وتشكيلات كلواء القوات الاحتياطية العالي الاستعداد من أجل عمليات الأمم المتحدة أو الاستعانة بالموظفين الوطنيين على أساس زمني - موضوعي أو يرتبط بالبعثات.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء أنواع جديدة من الشراكات وترتيبات التعاون لحفظ السلام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتمتلك المنظمات الإقليمية قدرات فريدة وتكميلية لدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

العسكري وغير العسكري من قدرات الاتحاد الأوروبي في مجال حفظ السلام وإدارة الأزمات.

وفي شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وقعت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إعلانا مشتركا نص على تعميق التعاون في هذين المجالين وأولى توكيدا خاصا على ضرورة تعزيز التشاور والتعاون فيما يتعلق بالتخطيط والتدريب والاتصال وأفضل الممارسات.

وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، التقى الوزير بريان كوين من أيرلندا ممثلا للاتحاد الأوروبي بالأمين العام عنان لمناقشة كيفية مواصلة تنفيذ البلاغ المشترك. وأدى ما أجرياه من تبادل لوجهات النظر إلى تعزيز تصميمنا المشترك على تحقيق التعاون الوثيق المستمر بين المنظمتين. ومنذ ذلك الحين، تعقد اجتماعات بين الجانبين على الصعيد الرسمي، وكانت العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي موضع حلقة دراسية عقدت في الأسبوع الماضي في دبلن، بمشاركة وكيل الأمين العام غيهينو، بشأن موضوع التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات. وترمي هذه الاتصالات إلى تحقيق تقدم ملموس، ولا سيما في مجال قدرة الاتحاد الأوروبي على الرد السريع على طلبات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في حالات إدارة الأزمات في الأجل القصير. وستواصل المناقشات مع الأمم المتحدة بشأن تحديد أشكال التعاون في عمليات إدارة الأزمات.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لتشاطر المسؤوليات عن الأمن العالمي وعن بناء عالم أفضل. ويسترشد النهج الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي في هذا المجال بوجه خاص باستراتيجية الاتحاد الأوروبي التي اعتمدها المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وتتجلى في هذه الاستراتيجية الرغبة الجماعية للاتحاد ودوله الأعضاء

وهناك حاجة واضحة إلى تعزيز القدرة الأفريقية على حفظ السلام بالإضافة إلى فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. ونشجع ونؤيد قيام الدول الأفريقية بتجديد الجهود الرامية إلى تعزيز أنشطة منع الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام. كما نرحب بالتطورات الأخيرة داخل الاتحاد الأفريقي لإنشاء قدرات للانتشار السريع ونشجع الأمم المتحدة على مواصلة تطوير شراكاتها مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية.

ويعمل الاتحاد الأوروبي مع الاتحاد الأفريقي في سبيل إنشاء مرفق للسلم في أفريقيا. والقصد من مرفق السلام، الذي سيباشر عمله عما قريب، مساعدة الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في قدرتها على منع نشوب الصراعات وتسويتها. وقد أكد وزراء الخارجية والدفاع في الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم المعقود اليوم في بروكسل على أهمية تطوير إمكانيات سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، في جوانبها العسكرية والمدنية، للمساعدة على منع نشوب الصراعات وإدارتها بشكل فعال في أفريقيا، مع تشجيع وضمان الملكية الأفريقية.

إننا نرى أن عناصر بناء السلام ضرورية لنجاح عملية من عمليات حفظ السلام في الأجل القصير، فضلا عن أنها أساسية للسلام المستدام ومنع نشوب الصراعات في الأجل الطويل. وبالتالي، نعتقد أن الأمر يتطلب اتباع نهج أكثر شمولاً وتكاملاً إزاء بناء السلام من جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول الأعضاء ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية لمنع تكرار الصراعات وترسيخ المكاسب التي حققها حفظ السلام والتمكين من تحقيق التنمية الطويلة الأجل. وإعادة بسط سيادة القانون وتوفير العدالة في حالات ما بعد الصراع ينبغي أن يكونا جزءاً أساسياً من هذه الاستراتيجيات.

وبالاستفادة من خبراتنا الإيجابية حتى الآن في مجال العمل على تنفيذ الإعلان المشترك بين الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، نوصي بأن تقوم إدارة عمليات حفظ السلام بتوسيع نطاق اتصالاتها مع المنظمات الإقليمية ومع شركائها على الصعيد دون الإقليمي وخاصة على المستوى العملي وتعميق هذه الاتصالات، بغية تحديد وتنفيذ الوسائل العملية الكفيلة بالاستفادة من إمكانيات التعاون تلك. ونوصي بأن تواصل وحدة أفضل الممارسات، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية، وضع فهرس الدروس المستفادة من عملية الاتحاد الأوروبي "أرتيميس" في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليريا، وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار، والبعثة الأفريقية في بوروندي. ولا نزال نتحمل المسؤولية الجماعية عن كفالة أن تتجلى هذه الدروس بصورة كاملة في الشراكات المقبلة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ونرحب بقدرة الأمم المتحدة المحسنة على الرد السريع ونشجع إدارة عمليات حفظ السلام على تقدير وتقييم فعالية نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية وتحسين نظام مخزونات النشر الاستراتيجية إلى أقصى حد ممكن، وذلك في ضوء الدروس المستفادة مؤخرًا. بيد أنه ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام، عندما تنشأ حالة طارئة تستدعي نشر قوة لحفظ السلام في وقت قصير، أن تواصل تعزيز الشراكات مع التشكيلات والترتيبات الإقليمية التي تمتلك القدرة على تلبية تلك الحاجة المحددة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالمبادرة التدريبية التي اتخذتها إدارة عمليات حفظ السلام إدارة عمليات حفظ السلام مؤخرًا في المقار السابقة للانتشار، ويؤكد ضرورة نشر مقرر سابق متماسك ومدرب تدريباً جيداً في المراحل الأولية لأي بعثة من البعثات لتوفير المستوى الأمثل من القيادة والمراقبة.

مشتركة في موضوع اليوم، الذي نشيد بباكستان على اختياره. واسمحوا لي أيضا أن أقول إننا نعتقد أن فريق إدارة عمليات حفظ السلام وقائده البارع جدا، جان - ماري غينو، يستحقان منا أعلى الثناء على جهودهما التي لا تكل وعلى جودة عملهما.

خلال أكثر من خمسة عقود ونصف واجه حفظ الأمم المتحدة للسلام العديد من التحديات والعقبات وتغلب عليها. ولا تزال بنغلاديش واثقة باطمئنان من أن إدارة عمليات حفظ السلام ستؤدي عملها بصورة تدعو إلى الإعجاب في مواجهة التحديات المتزايدة لعام ٢٠٠٤ - إذا ما وفر لها ما يلزم من الدعم السياسي والموارد المساعدة والتمويل المضمون. وفي ضوء ذلك التشخيص الإيجابي، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى عدد من المجالات التي يمكن للامتثال فيها لما يلي أن يدعم قدرتنا على تحقيق أهدافنا الجماعية.

أولا، هناك حاجة ملموسة إلى أن يبعث المجلس رسالة قوية إلى شعوب العالم يؤكد فيها من جديد مركزية الأمم المتحدة وعالميتها وشرعيتها بوصفها المؤسسة الرئيسية المتعددة الأطراف المكرسة لصون السلم والأمن الدوليين. وديناميات الصراعات العالمية الجارية تحتم على المجلس أيضا أن يؤكد من جديد على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها أداة للأمن الجماعي تتسم بالفعالية والحياد والقبول وذات تكلفة أقل وتتمتع بثقة الرأي العام العالمي.

ثانيا، بما أن المجلس تقع على عاتقه المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإنه يجب عليه الاستمرار في العمل بسرعة وفعالية للاستجابة للصراعات على نطاق العالم بدون تشكيل خطر على مبدأ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وبصورة محايدة وبموافقة الأطراف. وينبغي أن تُحدّد الولايات بوضوح وأن

إننا نولي أعلى الأولوية لتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها المنشورين في الميدان، ونرحب بالتدابير التي يتخذها الأمين العام إزاء إجراء استعراض شامل لنظام السلامة والأمن في الأمم المتحدة. ونحن ندرك الحاجة إلى تعزيز القدرة على تقييم الأمن وتحليل المخاطر والتهديدات. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة إنشاء منصب مُنسّق متفرغ للسلامة والأمن في إدارة عمليات حفظ السلام وضرورة تحسين إدارة المعلومات وتبادلها، على مستويي البعثة والمقر في نيويورك على السواء. فهذه القدرات أساسية لاتباع نهج فعال ومتكامل لتخطيط وإدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن نشدد، مرة أخرى، على ضرورة أن تضمن إدارة عمليات حفظ السلام توفير المرافق الطبية المعدة خصيصا والكافية، مدعومة بخطط مكرسة للإجلاء الطبي منذ بداية البعثة.

ونأمل أن يساعد مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية المناقشة على إبراز التوصيات المحددة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لعام ٢٠٠٤، وأن يرشد ويساعد مداورات لجنة الأمم المتحدة للمسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في هذا الخريف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، إن بنغلاديش تشيد بقيادتكم لمجلس الأمن خلال الشهر الجاري. وبما أن بلدنا صديقان حميمان وجاران إقليميان، فإننا نشارك في القليل من الفخر الذي لا بد أن إحتوتنا الباكستانيين يشعرون به عن حق في هذه المناسبة. وبما أن باكستان وبنغلاديش شريكان دائمان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن لدينا أيضا مصلحة

شاملة - بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، وسيادة القانون والعدالة الجنائية. وينبغي تطوير نماذج للمشاركة النشطة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التعمير بعد نهاية الصراعات لتقليل العبء على مجلس الأمن، مع الدعم المنسق من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمانحين والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني. ويجب أن يشكل إدراج المنظور الجنساني في الأنشطة العامة وتمكين المرأة وحماية الأطفال عناصر أساسية لأي مسعى لبناء السلام. وما هو أهم أن تحل ثقافة الوقاية محل ثقافة رد الفعل، مما يوفر الموارد للاستثمار في الأهداف الإنمائية للألفية.

خامسا، يجب عدم تعريض سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة للخطر مطلقا؛ ويجب عدم التغاضي مطلقا عن الهجمات التي تشن على حفظة السلام؛ ويتعين دائما إدراج التدابير الوقائية الملائمة في ولايات البعثات. وينبغي دعم الأمم المتحدة لزيادة قدرتها على تعزيز السلامة والأمن في البعثات الميدانية. ويجب أن يكون للولايات والمهام أيضا ما يناسبها من قواعد الاشتباك القوية والموحدة لردع مخربي السلام، في إطار مبدأ عدم استخدام القوة فيما عدا حالات الدفاع عن النفس.

ثالثا، يجب إدراج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في وضع السياسات والتخطيط والتدريب وتنفيذ استراتيجيات عمليات حفظ السلام، لتصبح كل عملية جديدة أكثر كفاءة وأكثر فعالية من حيث التكلفة. ويجب أن توفر لإدارة عمليات حفظ السلام ووحدة أفضل الممارسات التابعة لها بما يمكنها من تنفيذ هذه الممارسة بصورة فعالة.

أخيرا وليس آخرا، من المحتم بصورة قاطعة توفّر الإرادة السياسية من البلدان المساهمة بقوات وقدرتها على

تكون موثوقة وقابلة للتحقيق، ويجب أن تدعمها قواعد اشتباك وهياكل للقيادة والسيطرة تمكنها من أداء مهامها. والتوجيه السياسي الواضح من المجلس، والاستخدام السليم لأفضل الممارسات والتشاور الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات خلال التخطيط للولايات وتعديلها وتجديدها وتخفيضها أو إنهائها، شروط لازمة لتحسين ضبط التكلفة وإدارة المهمة.

ثالثا، يجب دعم الأمم المتحدة بكل السبل الممكنة في الاستجابة للموجة العالية المقبلة وفي منع نشوب الصراعات في المستقبل. ويجب أن يتوفر للولايات ما يقابلها من العناصر التمكينية اللازمة، بما في ذلك وجود قدرة متكاملة تماما لتخطيط البعثة، والاستعداد قبل البدء في تنفيذ الولاية من حيث القدرة على القيام بالعمليات والدعم السوقي والمادي للشروع السريع في إنشاء البعثة خلال ٣٠ أو ٩٠ يوما. والمخزونات الموجودة في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات يجب استكمالها سريعا لتيسير عمليات البدء في عدة بعثات متعددة الأبعاد. وينبغي إعداد نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية وقائمة التأهب ونظام مستوى النشر السريع، للاستخدام الأمثل لضمان سهولة توفير الأفراد المدربين جيدا فضلا عن عناصر مضاعفة القوة والعناصر المساعدة. ويجب تشجيع تكميل دعم النشر السريع من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وحيثما أمكن ينبغي استكشاف تحسين التنسيق والاستخدام للقدرات والموارد بين البعثات المتجاورة.

رابعا، ينبغي ألا ننظر إلى حفظ السلام بوصفه بديلا للسلام والتنمية المستدامين. وإنما ينبغي له أن يضع أساسا قويا للانتقال التدريجي إلى إعادة البناء بعد انتهاء الصراع ومنع تكرار حدوث الصراعات المسلحة. ومن الأساسي، حيثما كان مناسباً، إدراج عناصر بناء السلام في الولايات والتخطيط المتكامل المبكر للبعثات وتنفيذ استراتيجيات

نختتم بالإشادة بذكرى الرجال والنساء البواسل الذين قدموا التضحية العظمى في خدمة السلم العالمي، وبالثناء على الزملاء الذين يواصلون إغاثة السكان المعذيين. ونعرب عن أملنا بأن الأفكار التي طرحناها اليوم ستكون مفيدة فيما يتعلق بمشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد فيما بعد، لأننا توصلنا إليها من خلال تجاربنا في السير على طريق الاستقرار الذي قطعناه بأنفسنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي. أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الحشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيدي، أن أعبّر بادئ ذي بدء عن عظيم سرور وفدي للمبادرة التي اتخذتم زمامها بتنظيم هذه المناقشة. وأود أيضا أن أهنئكم على البراعة التي ما فتئت باكستان وأنتم شخصيا توجهون بها دفعة أعمال المجلس في هذا الشهر.

تأتي هذه المناقشة في وقت حاسم بالنسبة لعمليات حفظ السلام. والحقيقة أن القوات المنتشرة، في ضوء النطاق الذي لم يسبق له مثيل للبعثات التي سبقت الموافقة عليها أو تلك التي قيد التخطيط، قد يصل عددها، استنادا إلى التقديرات، إلى ٧٠ ٠٠٠ فرد في أربع قارات بنهاية هذه السنة. لذلك يتحتم على الدول الأعضاء أن تعمل معا بشأن الخطوات التي ستخذ لتقوية قدرتنا الجماعية على مواجهة التحديات بفعالية أكبر. وإن الفكر التي طرحها وفد باكستان مفيدة جدا في هذا الصدد.

إن توسع بعثات حفظ السلام إنما يؤكد الأهمية التي يعطيها المجتمع الدولي للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة بهدف توطيد السلام في كل أركان المعمورة. مع ذلك لا يمكن لحفظ السلام أن يحل محل السعي إلى حلول قاطعة عادلة أو إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

مواجهة المخاطر والنشر السريع، وكذلك التصميم على الصمود حتى إكمال البعثة. وفي نهاية الأمر ينبغي للأمم المتحدة أن تكون قادرة على الاعتماد بثقة على البلدان المساهمة بقوات التي تتعهد بتقديمها في الوقت المناسب والتي يمكن أن تفعل ذلك وستفعل ذلك.

وفيما يخص بنغلاديش، يمثل حفظ الأمم المتحدة للسلام في الحقيقة أولوية في السياسة الخارجية، وناذرة لمد يد المساعدة إلى المجتمعات التي تمرقها الصراعات. وإننا عندما نشترك في حفظ السلام، فإننا نحمل معنا الاقتناع، المستفاد من خبرتنا التاريخية الخاصة، بأنه لكي ترسخ التنمية، يجب أولا أن تتوقف الصراعات وألا تكرر أبدا. ونحن نسعى إلى نشر قيم التعددية والليبرالية وحقوق الإنسان والعدل بين الجنسين. ونود أن نتشاطر مع تلك المجتمعات نموذجنا الإنمائي الذي طورناه محليا، والذي يشمل الائتمان الصغير والتعليم غير الرسمي. وليس مجرد مصادفة أن يكون قرارنا الرائد في الجمعية العامة متعلقا بثقافة السلام واللاعنف، وأننا، شأننا في ذلك شأن أعضاء المجلس، كانت لنا علاقة وثيقة بالقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٣٥٣ (٢٠٠١).

إن مشاركتنا في أكثر من ٢٧ بعثة لحفظ السلام تشهد بصورة كافية بحقيقة أن أقوالنا تضاهيها أفعالنا. وبنغلاديش، بوصفها بلدا يُعول عليه وذا مواقف متسقة في الإسهام بقوات، أظهرت بالفعل مرونتها وإبداعها في جعل بعض بعثات حفظ السلام الأحيرة مقتصدة التكلفة من خلال تعبئة الموارد والقوات فيما بين البعثات. وفي عام ٢٠٠٤ تبرز بنغلاديش من ضمن البلدان القليلة المساهمة بقوات التي قدمت تعهدات كبيرة قبل إنشاء الولاية لجميع البعثات الأربع المرتقبة، بما في ذلك عرض إعادة نشر القوات الجيدة التجهيز من سيراليون إلى هايتي، مما يوفر الوقت والمال للأمم المتحدة ويسر الخروج المبكر للقوة المؤقتة المتعددة الجنسيات من تلك الجزيرة.

سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، تغتنم هذه الفرصة لتشيد إشادة بليغة بكل أولئك الذين كرسوا حياتهم لخدمة السلام وللمثل العليا للمنظمة. ويتحتم على الأمم المتحدة أن تلتزم، بالتعاون مع الدول الأعضاء، بتقوية النظم والإجراءات الأمنية وتحسين آليات جمع المعلومات في الميدان بغية زيادة القدرات على منع التهديدات وإدارتها.

ويود وفدي أن يشدد مرة أخرى على اهتمامه بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، خاصة بهدف تحسين القدرات المؤسسية لدى الاتحاد. إن أفريقيا تستضيف في الوقت الحاضر ثلاثة أرباع أصحاب الخوذ الزرق المنتشرين في كل أرجاء العالم. وإن الجهود التي تبذلها أفريقيا لتتمكن من إدارة شؤونها بنفسها تتطلب مؤازرة متزايدة من الأمم المتحدة وسائر المجتمع الدولي. ونحن على يقين بأن استحداث الاتحاد الأفريقي مؤخرا لمجلس السلام والأمن بهدف وضع سياسة إقليمية لمنع الصراعات سيساعد الدول الأفريقية مساعدة كبرى.

مع ذلك فإن الجهود الدولية الرامية إلى تقوية قدرة حفظ السلام الجماعية لدى البلدان الأفريقية لا تعفي المجتمع الدولي من مسؤوليته الجماعية. بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

إن حفظ السلام بالنسبة لتونس عنصر هام من سياستنا الخارجية ومن المساهمة التي نقدمها لمنظومة الأمم المتحدة. وحررتنا التي تجمعت عبر أكثر من ٤٠ سنة في هذا المجال ومشاركتنا في عدد كبير من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تقدمان البرهان على التزام بلادنا في هذا المسعى - التزام أكده الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، مرارا وتكرارا. وتشارك تونس حاليا في خمس بعثات لحفظ السلام، وقد ضاعفنا مشاركتنا في بعثة

وفي ذلك الصدد نقدر الجهود التي لا تكل لإدارة عمليات حفظ السلام، تحت القيادة القديرة لوكيل الأمين العام غينو وزملائه، للتعامل مع الحالات الطارئة المعقدة. وإن التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء والأمانة العامة يساعد على تقوية قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام. لكن تلك الجهود لا تكفي لضمان نجاح عمليات حفظ السلام إن لم يصاحبها تكيف كاف من جانب الجهات الفاعلة والشركاء الآخرين كافة.

وفي ذلك السياق تحبذ تونس إجراء مشاورات أكثر استفاضة وتفاعلا من خلال آليات التشاور بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات لتيسير حصول الدول الأعضاء على معلومات أفضل عن الحالة في الميدان بطريقة شاملة منتظمة. وفي المستقبل من الضروري بصورة مطلقة أن تؤخذ في الحسبان أيضا شواغل البلدان المساهمة بقوات، التي يجب أن لا تكون آراؤها محض استشارات.

إن الجهود الحميدة التي تبذلها البلدان النامية - التي تساهم وحدها بـ ٧٠ في المائة من قوات الأمم المتحدة - تستحق التقدير. وبوجه الطلب المتزايد بلا انقطاع على القوات لعمليات حفظ السلام المستقبلية، مطلوب الآن من بلدان أخرى أن تشاطر البلدان النامية تحمل العبء، لا سيما وأنها تتمتع بالقدرة على القيام في أسرع وقت ممكن بتلبية الاحتياجات التي تظهر على المستوى التشغيلي. وينبغي لنا أن نقوي أيضا أرصدة الانتشار الاستراتيجية في برينديزي، التي تكاد تنضب بعد أن استخدمت بنجاح في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. إن تلك القاعدة، التي كان من المخطط لها أن تلي حاجات بعثة واحدة فقط، يجب تقويتها للتعامل مع الحالات التي نواجهها الآن.

إن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها تكتسي أهمية فريدة. وبلادنا، وهي طرف في اتفاقية

على ضرورة اتباع منهج متكامل لتسوية الصراعات والأزمات، فإن الاستجابة العملية لهذا الاتجاه مرتبطة في تقديرنا بإعادة النظر في كل من الإطار المؤسسي والولاية التشريعية اللذين يحكمان العلاقة بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وفقا لدور كل منها المنصوص عليه في ميثاق المنظمة. فمن المؤكد أن لكل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة، إضافة إلى الدول المعنية سياسيا وعملياتيا بحالات النزاع، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومجتمع المانحين الدوليين دورا رئيسيا في تحقيق رؤية أكثر شمولا في التعامل مع جذور النزاعات المركبة ومتعددة الأبعاد وسبل تسويتها. ونطالب في هذا الصدد بتطوير مشاركة مؤسسية متوازنة بين عناصر وأدوات المجتمع الدولي المعنية بالجانبين التشريعي والتنفيذي لعمليات حفظ السلام. ففي تقدير مصر أن قدرة وكفاءة الأمم المتحدة على أداء دور فعال ومؤثر في مجال صيانة الأمن والسلم الدوليين ترتبطان بصورة وثيقة بطبيعة التفاعل بين تلك العناصر والأدوات، ومدى إمكانية تحديد دقيق لمسؤوليات كل منها، وفقا لطبيعة ومتطلبات الموقف ومفردات الصراع ومحل النظر.

ثالثا، وأخيرا في تقديرنا أنه لا يمكن تأمين نجاح الجانب العملي لحفظ السلام بمعزل عن رؤية مؤسسية وتشريعية متكاملة تحدد أبعاد النزاعات وأسبابها وتمكنها من صياغة ولاية عمليات حفظ السلام على أسس تستند إلى الاحتياجات الواقعية والفعلية لتحقيق الأمن والسلام بمفهومهما الشامل للعناصر السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم، فإن ما تشكل مفهومي "الانتشار السريع" و "القوة الفاعلة" robust forces واحتياجهما من الموارد المالية والبشرية واللوجيستية هي طبيعة الرؤية الموضوعية للهدف النهائي لعملية حفظ السلام. وفي الوقت الذي نسجل فيه هنا تقديرنا للجهود التي تقوم بها إدارة

منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في العام الماضي. وسنواصل مساهمتنا، في حدود مواردنا، كجزء من الحوار المتواصل مع الأمانة العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

المتكلم التالي ممثل مصر وأعطيه الكلمة.

السيد أبو الغيط (مصر): سيدي الرئيس، نود ابتداء

أن نعبر عن شكرنا لهذه المبادرة التي قمتم بها لبحث ودراسة هذا الموضوع الهام، أحد أهم موضوعات الأمم المتحدة.

لقد أعد وفد مصر ورقة متكاملة الرؤية للمفهوم الشامل لعمليات حفظ السلام. وسوف نقوم بتوزيعها على أعضاء المجلس. وهنا سنركز فقط على العناصر الرئيسية لهذه الورقة في بياننا الآن أمام المجلس.

أولا، يعد مفهوم "حفظ السلام" تعبيرا عن ترتيبات مؤقتة وانتقالية لا يجوز أن نختزل في إطاره الدور الأشمل للأمم المتحدة في صيانة الأمن والسلم الدوليين والمتضمن عناصر الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام، استنادا إلى مبادئ وأهداف ميثاق المنظمة. وفي الإطار العام لمفهومي "العمل الدولي متعدد الأطراف" و "الشرعية الدولية" ومن ثم، فإن التناول المناسب لعمليات حفظ السلام يجب أن يتجاوز الجانب العملي المتمثل في التخطيط ومنح الولاية والانتشار والتشغيل، وتخفيض أو إنهاء تلك العمليات، والذي تناولته اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام باستفاضة وعمق خلال اجتماعاتها الأخيرة في نيسان/أبريل الماضي.

ثانيا، أكدت التجربة خلال العقد الماضي أن التناول الجزئي "الأمني/السياسي" للصراعات المسلحة والأزمات ذات الأبعاد المركبة والمتعددة قد عجز عن إيجاد حلول دائمة أو سلام مستدام. وبالرغم من تأكيد "تقرير الإبراهيمي"

حيث يحتفي احترام المبادئ الإنسانية الأساسية وتصبح الحرب الأهلية معادلة للجريمة الجماعية. وهذه هي أكثر أنواع الحالات شيوعا التي تواجهها اليوم عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.

وحيال الانتشار الواسع النطاق للصراعات المحلية والجرائم ضد الإنسانية قصرت المنظمة نشاطها على الشروع في عمليات التدخل الإنساني. وبدلا من التدخل العسكري لحماية المدنيين ولترع سلاح الجماعات المتنافسة أتاح أصحاب الخوذات الزرق الوصول إلى المساعدة الإنسانية. إنهم وفروا الحماية للمساعدة الإنسانية ولكنهم لم يحموا الناس من المذابح. وبعبارة أخرى، كانوا يوفرون على نحو يشبه الطريقة السريالية المواد الغذائية والأدوية والبطانيات لمن يمكن أن يموتوا.

إن حالات الصومال والبوسنة والهرسك والإبادة الجماعية التي حدثت مؤخرا في رواندا أمثلة واضحة على عجز الأمم المتحدة عن تسوية الصراعات المحلية. ويجري تصحيح هذه الحالة. لقد نظم مجلس الأمن عمليات حفظ السلام في بلدان كثيرة حيث تقوم قوات الأمم المتحدة بالدفاع عن الناس وتفوض أيضا في حالات كثيرة بالتدخل بالقوة لتجنب التطهير العرقي وانتهاكات حقوق الإنسان على نحو كاسح والإبادة الجماعية.

واليوم يجب علينا أن نشرع في الإصلاح الذي يوطد هذا الاتجاه ويجعله منتظما في عمليات حفظ السلام. وتمثل التوصيات الاستراتيجية الواردة في تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) إحراز تقدم في ذلك الاتجاه، ولكن يجب أيضا اتخاذ تدابير سياسية قوية. وفي ذلك الصدد يمكن للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي لها ممارسة حق النقض أن توافق، بوصف ذلك مدونة للسلوك، على عدم استعمال حق النقض بشأن مسائل متعلقة بعمليات حفظ

عمليات حفظ السلام بدعم من إدارات أخرى داخل الأمانة العامة، فإننا نؤكد على أن العائد على ما تم استثماره من جهد ومساهمات بشرية ولوجيستية ومالية ما زال يقل عن توقعاتنا، وذلك في ضوء المحددات المؤسسية والتشريعية والسياسية المشار إليها.

إن موضوع جلسة اليوم مرتبط بصورة وثيقة بقضية إصلاح النظام الدولي متعدد الأطراف من منظور شامل. ومن ثم، فإن ما ننوه إليه هنا من أهمية إعادة النظر في الأطر المؤسسية والتشريعية التي تحكم دور الأمم المتحدة وقدرتها على الاضطلاع برسالتها في المساهمة في صيانة الأمن والسلم الدوليين والتعامل مع التهديدات الآنية والمستقبلية في هذا الصدد يشكل ولا شك جوهر هذا الإصلاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلدي.

المتكلم التالي هو ممثل بيرو وأعطيه الكلمة.

السيد بالاريزو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): شكرا، السيد الرئيس على دعوة مجلس الأمن إلى إجراء هذه المناقشة العلنية بشأن مسألة حيوية بالنسبة إلى الأمم المتحدة. ستقرر هذه المسألة في نهاية المطاف ما إذا كان في إمكان هذه المنظمة أن تشجع وتضامن السلام. وهي بالتالي تتطلب التفكير السياسي المتعمق من جانبنا بدلا من اتخاذ نهج تكنوقراطي.

لقد أنشئت الأمم المتحدة لمنع الصراعات الدولية فيما بين الدول الأعضاء. والمشكلة الكبيرة التي تواجهها اليوم هي أن أغلبية الصراعات المسلحة ليست دولية ولكنها صراعات مسلحة محلية، صراعات داخل الدولة. منذ نهاية الحرب الباردة اندلعت أكثر من ٣٣ صراعا أهليا في العالم النامي، مما أودي بحياة أكثر من ٥ ملايين شخص وأدى إلى لجوء أكثر من ١٧ مليونا. هذه الصراعات جحيم محلي حقا

للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وينبغي جعل هذه العلاقة أولوية في نشر وحدات المتطوعين الاحتياطية.

وينبغي أن تأتي بعد قوة الانتشار السريع عملية لبناء السلام وإعادة بناء الدولة في الحالات التي تكون فيها الدولة قد انهارت. والمصالحة في مثل هذه المجتمعات عملية طويلة ومعقدة لاستعادة النسيج السياسي والاجتماعي. ويشمل ذلك، بشكل أساسي تام، إقامة مؤسسات ديمقراطية حقيقية والقضاء على آفة الإقصاء الاجتماعي. وبدون التسامح والديمقراطية، والأهم من ذلك، إذا استمر الإقصاء الاجتماعي، ستظل المجتمعات الفقيرة أرضاً خصبة لبدور الصراع.

لذلك يجب ألا تترك بعثات حفظ السلام حالات الصراع قبل الأوان. ويجب أن تتضمن البعثات برامج متعددة الأبعاد لبناء الدولة ويجب أن تبقى في الدول حتى إرساء الأسس للبرامج التي تضمن على الأقل ما يلي. أولاً، لا بد أن تكفل الحكم الرشيد المستدام، كما يُتفق عليه في الاتفاقات السياسية التي تجمع بين أطراف الصراع. ثانياً، يجب أن تبني نظاماً قانونياً يعيد حكم القانون ويضمن الوصول إلى العدالة ويحمي حقوق الإنسان. ثالثاً، يجب أن تهيئ ظروف الأمن لضمان النظام العام وتيسير ممارسة النشاط الاقتصادي.

وتخرج هذه المهام بالطبع عن نطاق هذه المناقشة. ولكنها عوامل يتم إدراجها - ولا بد من تعزيزها - في ولاية بعثات حفظ السلام. والأمم المتحدة وعملها لحفظ السلام آلية لا غنى عنها لبناء السلام وإعادة بناء الدول التي انهارت. والبلدان المتقدمة النمو، أي البلدان الوحيدة القادرة على توفير التمويل الكبير لعمليات حفظ السلام وعناصرها، يجب أيضاً أن تذكر أن من الأفضل لها الاستثمار في تفادي انهيار

السلام حيث يوجد خطر الإبادة الجماعية وارتكاب الجرائم ضد الإنسانية. وكجزء متمم لمدونة السلوك تلك وإثراء مضمونها من الطيب أن يجري الاتفاق على أن تنشر بعثة من بعثات حفظ السلام بناء على طلب من الأمين العام استجابة إلى طلب المفوض السامي لحقوق الإنسان أو ممثل المنظمات الإقليمية أو مجموعة كبيرة من البلدان. والفكرة هي أن تتعاون الدول الدائمة العضوية في المجلس استجابة إلى طلب من المجتمع الدولي بعدم ممارسة حقها في النقض بالنسبة إلى عمليات التدخل الإنساني التي يمكن أن تنقذ حيوات آلاف البشر.

وفي أحيان كثيرة تؤخر المناقشات والمفاوضات في مجلس الأمن القيام بعمليات لحفظ السلام. وفضلاً عن ذلك، عند إقرارها يمكن أن يستغرق النشر أحياناً شهوراً. وإذا أردنا أن يكون في مقدور الأمم المتحدة حقاً أن تتخذ إجراء بسرعة وأن تتجنب مآسي جديدة يجب علينا أن نتحرك إلى ما يتجاوز توصيات الإبراهيمي. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تكون لدى البلدان المساهمة بقوات وحدات على أهبة الاستعداد متاحة للمنظمة بدون شروط وبولاية مقرر سابقاً لأن تنشر فوراً. وكما قال مرارا السير براين أوركهارت، وكيل الأمين العام السابق للأمم المتحدة، فإنه بدون هذه الوحدات الفعالة التطوعية الجاهزة للاستخدام لا يمكن للأمم المتحدة أن تتعامل واقعياً مع عالم حيث يدمر السلام ليس بسبب الحروب بين الدول ولكن بسبب الحالات الجحيمية المحلية الحقيقية التي تنشأ في البلدان الفقيرة حيث تنهار الدول الأمم وتصبح كيانات غير حكومية تسودها الفوضى، متحوّلة إلى مصانع حقيقية للجرائم ضد الإنسانية.

وفي هذا الصدد، يجب علينا أيضاً أن ندعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب الصراعات وتنفيذ عمليات حفظ السلام. وينبغي إتاحة خبرة الأمم المتحدة

على ذلك، فإن الطبيعة المتغيرة للصراعات وسعت كثيرا نطاق أنشطة حفظ الأمم المتحدة للسلام وجعلتها أشد تعقيدا بكثير. ويؤكد هذا الأهمية الحيوية لضمان امتلاك الأمم المتحدة القدرة اللازمة على التحقيق الفعال لتلك التوقعات والتصدي لتلك التحديات، والتي على أساسها يُحكم وسيُحكم، إلى حد كبير، على مصداقيتها.

وبفضل الإصلاح في مجال حفظ السلام الذي أطلقه تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، تتمتع الأمم المتحدة اليوم بالقدرة على العمل بسرعة وفعالية أكبر من أي وقت مضى. ولقد أسهمت الدول الأعضاء والأمانة العامة معا في هذه العملية. وأود اليوم أن أعرب عن تقدير خاص لدور مجلس الأمن. فبعد أن أكد مجلس الأمن تصميمه في اجتماع قمته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، اتخذ عددا من قرارات المتابعة الهامة لتنفيذ توصيات تقرير الإبراهيمي. وبلا شك تم تحقيق الكثير في مجالات عديدة. ولكننا نعتبر الإصلاح عملية دينامية متواصلة، وينبغي البناء على نتائجها وتكييفها مع الوقائع الجديدة.

والزيادة الملحوظة مؤخرا في أنشطة حفظ السلام، خاصة نشر أول بعثة للأمم المتحدة، في ليبيريا، بعد تقرير الإبراهيمي تتيح لنا الفرصة لتقييم مدى التأثير الواقعي لمكاسب الإصلاح، وما الذي يحتاج إلى التعديل والتحسين. وذلك يصبح أكثر أهمية في ظل عمليات الانتشار المستمرة حاليا والمتوقعة لعدد من البعثات الجديدة. وكما أكد عدد من المتكلمين السابقين، فإن المجتمع الدولي بلغ الآن منعطفًا خطيرا في جهوده لحفظ السلام. فنحن نواجه تحديات كبيرة في تلبية المتطلبات المتنامية من أفراد حفظ السلام والدعم السوقي والموارد المالية، على سبيل المثال لا الحصر. وإذا أريد لحفظ السلام أن يبقى أداة فعالة للأمم المتحدة فيجب على الدول الأعضاء ومجلس الأمن والأمانة العامة أن يعملوا معا

الدول أو في إعادة بناء الدول أكثر من الاستثمار في التصدي لتهديدات عالمية تغذيها هذه الصراعات الداخلية.

منذ أكثر من ثلاثة عقود ظلت بيرو تشارك في عمليات حفظ السلام وهي مقتنعة تماما بأنها مفيدة ومطلوبة. ولقد تعزز التزامنا هذا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بمذكرة تفاهم وقعها في ليما رئيس جمهوريتنا والأمين العام بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ونأمل أيضا الإسهام في عملية حفظ السلام في هايتي التي تم الشروع فيها مؤخرا. وفي نهاية المطاف، يسعى إسهامنا في هذه المناقشة إلى ضمان نجاح هذه العمليات.

وخلاصة القول إننا نقترح ما يلي: مدونة سلوك يمتنع بموجبها الأعضاء الدائمون، في مواجهة خطر الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية، عن ممارسة حق النقض لمنع التدخل. ثانيا، نقترح أن تكون لدى الأمم المتحدة وحدات متطوعين احتياطية للانتشار السريع من أجل استعادة السلام ومنع هذه الصراعات المحلية من أن تصبح مشهدا لأكثر الانتهاكات وحشية للكرامة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بيرو على كلماته الطيبة الموجهة إلى وفد بلادي.

المتكلم التالي ممثل أوكرانيا، وأعطيه الكلمة.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة الرئاسة الباكستانية على إجراء مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذه المسألة الحاسمة. ونود أيضا الإعراب عن تقديرنا للأمين العام على استهلاله للمناقشة ووكيل الأمين العام جان - ماري غينو على مشاركته.

ما زال الملايين من الناس في مناطق عديدة من العالم يعلقون آمالهم على جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل المساعدة على تجاوز الصراعات وتحقيق السلام. علاوة

مؤخرا. وفيما يتعلق بتجاوز حالات نقص المعدات التي تواجهها بعض البلدان المساهمة بقوات، أود أن أبلغ المجلس بتجربة أوكرانيا الفريدة. فمنذ أكثر من ثلاث سنوات ونحن نقدم المئات من ناقلات الأفراد المدرعة وشاحنات البضائع الثقيلة، وكذلك نصوصها ونقدم التدريب على تشغيلها إلى وحدات حفظ السلام من بلدان أخرى في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وبلدي مستعد لتقديم معدات من هذا القبيل لعمليات حفظ سلام أخرى جديدة ومقبلة.

وتعتقد أوكرانيا أن استحداث أنماط جديدة من الشراكات والترتيبات بين الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن يساعد الأمم المتحدة على التصدي للتحديات الجديدة. وعبر العقد الماضي وفي الماضي القريب جدا، ثمة أمثلة كثيرة مشجعة على كيفية دعم واستكمال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بفعالية من جانب عمليات تجريبها منظمات أخرى أو تحالفات مخصصة، بولاية من الأمم المتحدة، مع ما تتصف به من نقاط قوة ومن خبرة مقارنة. ولذلك فنحن نشجع الأمانة العامة، على دراسة هذه التجارب الحديثة، بالتعاون مع المنظمات المعنية، بغية وضع طرائق للمستقبل. وناشد أيضا المجتمع الدولي مواصلة دعم جهود الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدراته في مجال حفظ السلام.

وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، والذي نرحب به، لا تزال هناك حاجة إلى زيادة تعزيز العلاقة فيما بين الهيئات الرئيسية: مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. ونحن نتطلع إلى التنفيذ الكامل والفعال لقرارات المجلس ذات الصلة في ذلك المجال. ونحن نرى أيضا جدوى في المشاورات المتزايدة بين فريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات بشأن قضايا محددة لحفظ السلام وبشأن بعثات منفردة. ونتوقع أيضا أن ينظر مجلس الأمن في توسيع مجال أنشطة الفريق.

بشكل وثيق للتصدي لتلك التحديات وإيجاد الأجوبة الصحيحة للأسئلة الحاسمة.

لقد دعمت أوكرانيا دائما مساعي الأمم المتحدة في حفظ السلام، سياسيا وعمليا على حد سواء. وخلال السنوات الأربع الماضية، كانت أوكرانيا من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأكبر بلد مساهم بقوات في أوروبا. وأود أن أعيد تأكيد استعدادنا للاستمرار في أن نبقى شريكا للأمم المتحدة يعول عليه في هذا المجال. وتشهد على ذلك بصورة حية استجابتنا للزيادة التي حدثت مؤخرا في حفظ السلام. فلقد نشر بلدي مفرزة كبيرة هليكوبترات في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وهو يكرر استعداده للإسهام بمفرزة هليكوبترات في البعثة الجديدة في كوت ديفوار، وكذلك بوحدة شرطة خاصة في هايتي.

وبينما نرحب بالتقدم المحرز في تعزيز قدرات الأمم المتحدة على الانتشار السريع إلا أن تجربتنا الأخيرة تظهر أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق الأهداف المتفق عليها والمتمثلة في إنجاز ذلك في غضون ٣٠ إلى ٩٠ يوما. وما زالت المشكلات المالية والسوقية من بين العقبات الرئيسية للانتشار السريع للقوات في الميدان. ولئن كنا نلاحظ التحسن الكبير في المسائل المالية إلا أن المزيد من التقدم ضروري لتلبية الطلب المتزايد على الأفراد والمعدات. ونحن نؤيد الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل يعنى بالنظر في صعوبات التمويل الخاصة بالبلدان المساهمة بقوات والبحث عن طرق لضمان السداد في الوقت المناسب للقوات والمعدات المملوكة للوحدات.

ونحن نقدر دور أرصدة الانتشار الاستراتيجية في خفض الجدول الزمني لانتشار عمليات حفظ السلام ونعتقد أنه ينبغي الوصول إلى الوضع الأمثل لتشغيل هذه الآلية، خاصة بالنظر إلى الدروس المستخلصة من الانتشار في ليبيريا

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأسعدتنا رؤية وزير خارجية باكستان يترأس الجزء الصباحي من هذه الجلسة.

يتعلق السؤال الأول الذي نطرحه بالتعارض بين المناقشة الحالية وحق المجلس الدقيق في النظر في هذا الموضوع. وبينما لا يرقى شك إلى دور المجلس في إنشاء وإدارة عمليات منفردة لحفظ السلام، فنحن غير مقتنعين بأنه المحفل الأكثر ملاءمة لمناقشة السياسات العامة أو حتى القضايا التشغيلية العامة المتعلقة بحفظ السلام. فهذه القضايا قد أنيطت تقليدياً بالجمعية العامة وعلى وجه الخصوص باللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وحتى بينما تنظر الدول الأعضاء في مسألة إصلاح الأمم المتحدة وتبأكي الوفود على تآكل دور وأنشطة الجمعية العامة، يلاحظ وفد بلادي عدم قدرة غريبة من الجمعية على تحمل سلب متواصل من المجلس لمجالات مثل هذا المجال. ويصبح هذا الأمر أكثر مدعاة للقلق عندما يكون مقترنا بالترعة لدى بعض الأوساط إلى النظر إلى كامل عملية التعامل مع حالات الطوارئ المعقدة من منظور حاكم المنطقة أو حتى من منظور بعثة لتعزيز الديمقراطية.

وهناك حاجة لتفادي هذا النهج، في المجلس وفي غيره من الأماكن على حد سواء. ومن الواضح أن هذا يجب ألا يؤثر على موقف الأمانة العامة. ونحث بشدة على احترام الفصل الدستوري بين سلطات المجلس وسلطات الجمعية العامة.

يناط بعمليات حفظ السلام بإنجاز مهام معينة. وليس الغرض منها أن تبقى إلى ما لا نهاية. وبمجرد استكمال هذه المهام، يجب تقليل حجمها وسحبها في نهاية المطاف. وتوفر البعثتان في رواندا وأنغولا مثالين هاميين مفيدتين حين تقرر الحكومات المعنية في وقت ما أن بعثة حفظ السلام قد أدت غرضها. وهما رحبتا باستمرار وجود الأمم المتحدة، ولكن

ولا يمكن التقليل من أهمية كفالة وجود مستوى ملائم لأمن وسلامة حفظة السلام، مثلما شدد متكلمون عديدون من قبل. وبوصفنا أحد المبادرين إلى وضع اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، نناشد الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وتؤيد أوكرانيا الجهود الرامية إلى تعزيز وتوسيع مجال النظام القانوني لحماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها بموجب الاتفاقية. ونؤيد أيضاً الحاجة إلى نظام أفضل لجمع المعلومات وتحليلها في الميدان بهدف منع التهديدات الموجهة ضد موظفي حفظ السلام وإدارتها.

وختاماً، أود أن استرعي اهتمام المجلس لحدث وشيك مهم جداً له أهمية خاصة، معنوية وسياسية على حد سواء، لمعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولعشرات الآلاف من مواطنيها. فبتاريخ ٢٩ أيار/مايو من كل عام، نحتفل باليوم العالمي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بوصفه إشادة بجميع الرجال والنساء الذين خدموا ولا يزالون يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على ما يتسمون به من روح مهنية عالية وإخلاص وشجاعة، وتكريماً لذكري من سقطوا من أجل قضية السلام. ونحن نرى أن مجلس الأمن يمكنه في ذلك اليوم أن يبعث رسالته إقراراً بدور وتضحية حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، الذين ندين لهم بكل نجاح حققته الأمم المتحدة في مساعيها من أجل حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على العبارات الطيبة الموجهة إليّ.

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد نامبييار (الهند) (تكلم بالانكليزية): ترحب الهند بفرصة المشاركة في مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن

وفي نهاية المطاف، يجب أن تكون في أيدي المحليين. وبالفعل، ما دام المساهمون الأساسيون غير راغبين في دفع تكاليف هذه الأنشطة من خلال الأنصبة المقررة، سيستمر النظر إلى أمثلة إنسلاال البعثات هذه بعين الشك.

ونحن أيضا لا نعتقد أن حفظة السلام لهم أي دور متأصل في تسوية الصراعات أو التصدي للأسباب المؤدية للصراعات، وخاصة حينما تكون ذات طابع اقتصادي - اجتماعي إلى حد كبير من قبيل الفقر والحرمان. و عملية حفظ السلام تدير مؤقت له مدة محدودة. وهي جزء من مشاركة دولية على نطاق أوسع. وهي ليست بديلا لمهمة بناء الدولة أو التنمية الاقتصادية أو التعاون الدولي. ولا يمكن أن تحل محل التسوية السياسية المتفاوض عليها. ولا يمكن لولايات حفظ السلام أن تكون تطفلية أو ذات طابع تدخل.

وهناك نزوع ظهر مؤخرا صوب الحلول الإقليمية في حفظ السلام، لا سيما في سياق أفريقيا. وبينما نقر بهذه الحقيقة، يجب أن نحترس لكيلا تصبح هذه العمليات امتيازاً أو يعهد بها إلى مقاولين من الباطن بحيث ينظر إلى مجلس الأمن أنه يستخدم التحول إلى الأقاليم بوصفها وسيلة للتخلص من الاضطلاع بمسؤوليته العالمية تجاه السلام والأمن. وفضلاً عن ذلك، هناك من يدعو إلى نقل الأصول المتخصصة وحتى قوات بلد مساهم من بعثة في المنطقة إلى أخرى. ونحن نعتبر مثل هذه الحلول خدمة لأغراض خاصة تتناقض مع الممارسات والأحكام المسموح بها. بموجب الميثاق. فكل بعثة تمثل حالة فريدة من نوعها، وهي تنشأ وفقاً لولاية محددة من مجلس الأمن. ونرى في بعض الأحيان خطراً في إسناد عملية حفظ السلام إلى المنظمات الإقليمية، ونعتقد أنه ينبغي ألا يكون هناك تحالفات في بعثات حفظ السلام.

ليس على هيئة حفظة سلام. ونحن نقر بأنه لا يمكن السماح بخروج حفظة السلام على نحو متسرع و متحيز، حيث أن ذلك يمكن أن يضر بالمكاسب المحققة. ونحن جميعاً على دراية بحالة هائتي في منتصف التسعينات. ويمكن أن تواجه البعثات إنهاء سابقاً لأوانه حينما ينهار وقف إطلاق النار، وتتلاشى الإرادة السياسية الموجودة من قبل، أو يرفض المجلس الإقرار بالحقائق المتغيرة على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه، لا يمكن وصف هذه الأوضاع بأنها فشل للأمم المتحدة أو لبعثتها.

وبينما تزداد المطالبات بتدخل الأمم المتحدة في الحالات المعقدة، نرى بقدر متزايد مجموعات متنوعة من الأطراف في مسارح الصراعات. ولذلك فقد تكون بعض أنشطة تحديد المهام والمسؤوليات مفيدة لأغراض الوضوح. وينبغي لنا أن نعي أن هناك قيوداً على قدرة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالموارد المادية أو الموظفين أو الموارد المالية. ولا تستطيع الأمم المتحدة أن تكون موجودة في كل مكان.

ولدى النظر في مجال حفظ السلام، هناك غالباً اتجاه إلى اللبس بين حفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع. ومن المحتمل أن تكون النهج التي تتضمن فهماً للحقائق المحلية على أرض الواقع والتي تطورت مع مشاركة الحكومات المعنية أكثر نجاحاً من النهج التي ينظر إليها على أنها مفروضة من الخارج. ولا يمكن تحقيق بناء السلام بعد الصراع من خلال حفظة السلام، الذين تشكل أغلبيتهم من مجموعات مراقبين أو من كتائب تفتقر إلى المعرفة أو الدراية أو الولاية للاضطلاع بمهام اقتصادية أو اجتماعية أو مهام أخرى مرتبطة بإعادة التعمير بعد الصراع. وبينما قد تحتاج عناصر بناء السلام إلى إدماجها في النهج الشامل منذ البداية، فلا يمكن لحفظ السلام إلا أن يمهد السبيل أمام المصالحة وإعادة التعمير والتنمية بعد الصراع. ومن الأفضل ترك هذه المسؤولية الإضافية لصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة،

والتنشيط الذي تم مؤخراً لآلية الاجتماعات المشتركة بين الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات كان خطوة جديدة بالترحيب. وتطلع إلى مزيد من هذه الاجتماعات المتعلقة بعمليات فردية في المستقبل وإلى تفاعل أكبر مع أعضاء المجلس خلالها على نحو تراعى فيه آراء البلدان المساهمة بقوات، ومن ثم يساهم في نتيجة القرارات التي تتخذ في المجلس.

إن أداء الهند في مجال حفظ السلام تحت علم الأمم المتحدة هو موضع تقدير في جميع أنحاء العالم، ولن أتناوله بالتفصيل. ونحن نولي كامل الاهتمام للشواغل بشأن سلامة وأمن حفظة السلام وموظفي الأمم المتحدة المرتبطين بهم. وفي جميع الأحوال، يجب أن يحظى هذا بالأولوية المتقدمة جداً التي يستحقها. مع ذلك، وفي نهاية المطاف، يتمثل أفضل ضمان لسلامة وأمن حفظة السلام في أن يكون للبعثة تخطيط سليم وولاية مناسبة، وأن تضم وحدات جيدة التدريب والإعداد والانضباط، وألا تُنشر القوات في فراغ أو في إطار حلول قد تكون العملية السياسية غير موجودة فيها أو أنها أُجهضت. ويجب أن تعبر عن أولويات المجتمع الأكبر من الدول الأعضاء لا عن أولويات قلة مختارة.

حتاماً، إننا نثق بأن المداولات التي جرت في المجلس اليوم ستساعد على تحسين نوعية ومضمون صنع القرار في الجمعية العامة بشأن السياسة العامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وجوانبها العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد محمد راجي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، بدايةً، أود أن أشارك الآخرين في توجيهه الشكر إليكم على عقد هذه الجلسة. وماليزيا يسعدنا

ولأسباب مماثلة، نرى أن ثمة فائدة محدودة وقدرًا من الخطر في تشجيع التنسيق بين الممثلين الخاصين للأمين العام في منطقة ما. ورغم أن تبادل الخبرات والعبر المستفادة والموارد في سياق إقليمي قد يكون مفيداً، يجب ألا يغيب عن بالنا أن أي ممثل خاص ليس وكيلاً حراً. فكل ممثل خاص يُعيّن للعمل في بعثة محددة، ولغرض محدد، ويجب أن يعمل ضمن ولايات محددة للبعثة. ومن شأن الكثير من التداخل أن يُوجد حالة من التشتت بل وعدم التركيز. وتشاطر الخبرات يجب أن يتم، عند الاقتضاء، في مقر الأمم المتحدة، أو في إطار مؤتمرات لرؤساء البعثات أو عندما يقوم كبار الموظفين في إدارة عمليات حفظ السلام بزيارة المنطقة.

أما بالنسبة لزيادة فعالية دعم المقر، فإننا نشدد على الحاجة إلى مزيد من التنسيق في الاستخدام الناجع للقدرات الموجودة بالفعل في منظومة الأمم المتحدة. وعندما لا يحدث ذلك، لا بد من معالجة المشاكل المنهجية التي ينطوي عليها ذلك. فمجرد الدفع بمزيد من الأفراد أو إنشاء شُعب جديدة لن يفيد.

وثمة قضايا هامة أخرى من بينها استمرار وجود ثغرات في الالتزام بالمساهمة بالأفراد والمعدات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتقوية الآليات القائمة للتعاون مع البلدان المساهمة بقوات والمشاكل المتعلقة بسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. أما بالنسبة لمسألة الثغرات في الالتزام، فنحتاج فحسب إلى تذكير حقيقة أن البلدان النامية تساهم بنسبة ٨٠ في المائة تقريباً من القوات التي يتم نشرها في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويلاحظ أيضاً انعدام التوازن بين الأدوار والمسؤوليات التي تتولاها الأمم المتحدة في مناطق مختلفة وتلك التي يضطلع بها في عمليات خارج إطار الأمم المتحدة.

والصارخة للقانون الدولي والقمع العشوائي الوحشي للفلسطينيين من قبل الدولة القائمة بالاحتلال. وماليزيا تحت المجلس مرة أخرى على ألا يغض الطرف إزاء الأوضاع الخطيرة الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن يضطلع بمسؤوليته التي تأخرت أمداً طويلاً، بموجب الميثاق، من خلال النظر بجدية في نشر وجود للأمم المتحدة بالشكل الملائم في تلك الأراضي. ونعتقد أن وجود الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سيسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الراهنة للتوصل إلى تسوية سلمية وإنشاء دولة فلسطين، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل، حسبما تقضي بذلك خريطة الطريق.

ثانياً، يجب إيلاء أولوية كبرى لتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام والعاملين المرتبطين بهم في البعثات الميدانية وفي مقر البعثات. وفي هذا السياق، يجب بذل كل جهد ممكن لزيادة تحسين نظام السلامة والأمن، وخاصة في البعثات الميدانية، في وجه التهديد المتزايد الذي يتعرض له موظفو الأمم المتحدة. ونرحب بتوصية الأمين العام باستحداث منصب منسق متفرغ معني بالسلامة والأمن وإنشاء وحدة لإدارة أمن البعثات في إطار إدارة عمليات حفظ السلام.

ويجب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على جمع تقارير المعلومات ومقارنتها وتحليلها ونشرها في الوقت المناسب. ونرحب بإنشاء إدارة عمليات حفظ السلام للوحدة المشتركة المعنية بتحليل أنشطة البعثة في أربع بعثات لغرض تعزيز القدرة على جمع المعلومات في الميدان واستخدامها على نحو ملائم لتقييم البيئات التي تعمل فيها هذه البعثات. ويجب أن يتسع نطاق هذه الخلية ليشمل بعثات أخرى لحفظ السلام، على أن تستخدم هذه القدرة على أكمل وجه.

ثالثاً، لاحظنا ذلك التحسن الكبير في التعاون والتشاور بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، على

ويشرفها كثيراً أن تخاطب المجلس اليوم تحت رئاسة باكستان، خاصة عندما رأينا وزير خارجيتها يترأس الجلسة صباح اليوم.

في البداية، تود ماليزيا أن تكرر أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة، كما هو منصوص عليه في الميثاق. وعليه، فإننا نعتبر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عنصراً حيوياً لا غنى عنه في هذه المنظمة.

وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد على أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا يمكن أن تكون بديلاً عن الحل الدائم، بغض النظر عن مدى نجاحها. ولا يمكن أن تستخدم ذريعة للتغاضي عن الحاجة إلى التصدي للأسباب الجذرية الكامنة للصراع.

وفي إطار الوقت المحدود المخصص لنا في هذه المناقشة، أود أن أتطرق إلى بعض شواغل ماليزيا وما يثير قلقها فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أولاً، لا بد أن يحرص مجلس الأمن على تجنب الانتقائية والكيل بمكيالين لدى إنشاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بغية تعزيز مصداقيته في نظر المجتمع الدولي. وهذه النقطة على وجه الخصوص أكد عليها أيضاً زعماء حركة عدم الانحياز في مؤتمر القمة الثالث عشر للحركة المنعقد في كوالالمبور في العام الماضي.

ويتذكر المجلس أنه تلقى في الماضي مقترحات للتدخل في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني عن طريق نشر وجود مناسب للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي كل تلك المناسبات، وعندما كانت الحاجة شديدة إلى تدخل عاجل للأمم المتحدة، مُنع المجلس من الموافقة على تلك المقترحات، للأسف، وبالتالي، فقد سمح على نحو غير مباشر باستمرار الانتهاكات الجسيمة

كذلك نسترعي انتباه المجلس إلى حقيقة أنه ما زالت هناك بلدان مساهمة بقوات لم تتلق بعد سداداً لتكاليف مشاركتها في مختلف البعثات التي انتهت، بعضها قبل أكثر من عقد، مثل عملية الأمم المتحدة في الصومال وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. إننا نحث الأمم المتحدة على مواصلة الجهود الرامية إلى تسوية الحساب القديم بينما يجري التداول بشأن إيجاد طرائق ابتكارية وعملية لزيادة الموارد المطلوبة لتوسيع عمليات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى وفدي. أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، ليس على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذا النقاش اليوم فحسب، بل أيضاً على الإسهام الذي تقدمه باكستان، بأكثر من ٧ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين والشرطة المدنية الذين ينشرون في بعثات في جميع أرجاء العالم. وهو إسهام ملحوظ حقاً.

وإن جاز لي القول، فإن توقيت هذه الجلسة مؤات جداً لإجراء التقييم. ففي العام الماضي، جرى تعزيز حقيقي في كل من طريقة التخطيط لعمليات الأمم المتحدة وإدارتها سواء كان المرء يشير إلى ليبيريا أو إلى البعثة الموسعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو إلى كوت ديفوار أو إلى هاييتي أو إلى البعثتين المزمعتين للسودان وبوروندي.

وفي الأجل القصير، لعل تزويد الأمم المتحدة بالموارد المالية الضرورية يشكل الطريقة الوحيدة الأكثر أهمية التي يمكن أن تساعد بها الدول الأعضاء الأمم المتحدة على معالجة ازدياد العمليات المتوقعة. بيد أنه، في الأجل المتوسط والبعيد، هناك ثلاث ركائز تستند إليها رؤية كندا حيال كيفية تمكينا،

المستويين الرسمي وغير الرسمي. وقد مكنت المشاورات البلدان المساهمة بقوات من أن تشارك في المعلومات الحيوية المسبقة التي تمكنها من أن تعد قواتها بصورة أفضل للعمل في بعثاتها المحددة. ونود أن نشجع على أن تكون المشاورات أكثر تواتراً وأن يوسع نطاق هذه المشاورات وهذا التعاون، كلما أمكن.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالمشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وفقاً لأحكام القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). إلا أننا لاحظنا أن الآراء التي تعرب عنها البلدان المساهمة بقوات أثناء المشاورات - وفي مناسبات عديدة أحياناً- لم تؤخذ بعين الاعتبار عندما اتخذ مجلس الأمن قرارات هامة تتعلق بتوسيع ولاية أو تحديد الحجم الملائم لقوة حفظ السلام في إطار بعثة ما. ونود أن نسترعي انتباه المجلس إلى حقيقة أن تجارب البلدان المساهمة بقوات وخبراتها المكتسبة على مدى عقود من المشاركة في عمليات حفظ السلام، يمكن أن تكون مدخلات قيمة في مجلس الأمن في كل مراحل التخطيط لبعثات حفظ السلام وتنفيذها. ونحث على إيلاء الاهتمام الواجب لهذه المسألة.

النقطة الرابعة والأخيرة تتعلق بموارد وميزانية عمليات حفظ السلام. لقد أصبح واضحاً أن مبلغ ٢,٨٢ بليون دولار المخصص لميزانية حفظ السلام حالياً غير كاف. ومع ظهور مساح جديدة لعمليات حفظ السلام في الأفق، يقدر أنه قد يلزم تخصيص ١,٥ بليون دولار إضافي. وبالتأكيد سيتعين على الدول الأعضاء وعلى الأمم المتحدة أن تجد السبل والوسائل لزيادة الموارد المطلوبة. ونأمل، لدى التصدي للمهمة التي تشكل تحدياً في تعبئة موارد إضافية، ألا تتأثر مدفوعات السداد المرحلية القائمة ومطالبات البلدان المساهمة.

والقاسم المشترك بين هذه الترتيبات هو أنها تسعى إلى توفير قوة متماسكة يمكن استخدامها لعمليات دعم السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. وتلك الترتيبات تشكل طريقة أكيدة للتغلب على مشكلة التعامل في ما بين القوات التي ظلت تاريخيا مشكلة خطيرة بالنسبة لعمليات دعم السلام. وتزداد أهمية تلك القدرات بينما يدرك المجلس بشكل متزايد الحاجة إلى إسناد ولايات بموجب الفصل السابع تسمح باستخدام القوة لإنشاء بيئات آمنة وإعادة إرساء القانون والنظام وردع "المفسدين" وحماية المدنيين.

وأضيف أيضا هنا أن كندا تنظر إلى حماية المدنيين بوصفها جزءا لا يتجزأ من ولايات الفصل السابع التي ما فتئت توفر بشكل متزايد لعمليات دعم السلام. وهنا، ينبغي الاستفادة من دروس البعثات الأخيرة، كما أننا واثقون بان إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لديهما الكثير مما يقدمانه في هذا الصدد.

ولدى تنفيذ هذه الولايات، من الأهمية القصوى للذين ينشرون في بعثات أن يكونوا مثالا وأن يتمسكوا بأعلى معايير السلوك بغية نيل ثقة الناس الذين ذهبوا إلى هناك لحمايتهم.

وأشير أيضا إلى أن الترتيبات الإقليمية والمتعددة الجنسيات متسقة بشكل كامل مع نص وروح المادتين ٤٣ و ٥٣ من الميثاق على حد سواء. وسيكون لها دور جوهري تضطلع به في مستقبل عمليات دعم السلام وفي كل من استكمال ودعم قدرات الأمم المتحدة ذاتها. وفي هذا السياق، فإننا نذكر بتوصية فريق الإبراهيمي بأنه "يجب تشجيع الدول الأعضاء، حيثما كان ذلك مناسباً، على الدخول في شراكات مع بعضها البعض... من أجل تشكيل قوات عديدة متماسكة يصل قوام كل منها إلى حجم اللواء،

بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، من التصدي بشكل جماعي لتحدي تحسين عمليات دعم السلام.

فالركيزة الأولى هي الأهمية المتزايدة للترتيبات الإقليمية والمتعددة الجنسيات التي تقوم بها الأمم المتحدة. والركيزة الثانية هي الحاجة إلى مبادرات لبناء القدرات بغية تمكين عدد أكبر من تلك الترتيبات من الاضطلاع بعمليات دعم السلام. والركيزة الثالثة هي الأولوية التي يجب أن تمنحها منظومة الأمم المتحدة لسيادة القانون في سياق عمليات دعم السلام. وسمحوا لي أن أتناول بشكل موجز كل عنصر من تلك العناصر بدوره.

إن الدور المتزايد للمنظمات الإقليمية وتحالفات الراغبين بوصفها شركاء للأمم المتحدة ربما يشكل أحد التطورات الأكثر أهمية في ميدان عمليات دعم السلام منذ أوائل التسعينات. وفي الأعوام الأخيرة، ما فتئت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وقبل وقت وجيز جدا، الاتحاد الأفريقي تضطلع بأدوار أكبر في عمليات دعم السلام. ويسعى لواء الاحتياط العالي الاستعداد المتعدد الجنسيات بوصفه ترتيبا ابتكاريا - ولكن بدون أساس إقليمي، كما أنه ترتيب باب المشاركة فيه مفتوح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - إلى تزويد المنظمة بقدرات للرد السريع. وقد أثبت بالفعل قيمته ومرونته في إثيوبيا/إريتريا وكوت ديفوار وليبيريا. ومع موافقة القادة الأفارقة على تطوير أولوية إقليمية عالية الاستعداد لعمليات دعم السلام على غرار لواء الاحتياط العالي الاستعداد المتعدد الجنسيات ومع القوة المتعددة الجنسيات لجنوب شرقي أوروبا التي ما زالت قيد الإعداد، فإننا نتوقع أن يستمر هذا الاتجاه.

ومع ذلك، فإن تمويل البعثات التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية، خاصة في أفريقيا، يشكل مشكلة أساسية. وبالرغم من أن هذه البعثات قد تنشأ بإذن من مجلس الأمن، إلا أنها لا تمول من الأنصبة المقررة وإنما من تمويل طوعي. وبينما نستفيد جميعاً من تلك العمليات، فإننا نؤمن بأنه ينبغي أن توضع ترتيبات فعالة للمشاركة في عبء دعم المساهمين، وأن يولى اعتبار لما إذا كانت تلك الترتيبات يمكن أن تنشأ على غرار جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة أو نظام تبرعات من نوع ما و/أو ما إذا كان يمكن استخدام صندوق استئماني أفريقي لحفظ السلام.

وأخيراً، سيدي الرئيس، أتناول سيادة القانون. ومما يحظى بأهمية مماثلة لضمان أن تتمكن الأمم المتحدة من الاستفادة من الموارد الضرورية للاضطلاع بعمليات دعم السلام أن يجري استكمال استراتيجية خروج فعالة. وبغية تهيئة بيئة يمكن فيها لبعثة ما أن تنتهي، مخلفة وراءها سلاماً مستداماً، لا بد من إعادة إرساء سيادة القانون.

(تكلم بالفرنسية)

وينبغي أن تزود البعثات بولايات محددة وبتخطيط استراتيجي وموارد بغية التصدي للتحديات. وينبغي لبناء قدرات أكبر لسيادة القانون في منظومة الأمم المتحدة بطريقة تدمج بشكل أفضل جميع عناصرها - الشرطة والإصلاحات والسلطة القضائية والتشريعات والمدونات القانونية الانتقالية، إلخ - أن يشكل أولوية لنا جميعاً. والأمر الجوهري في هذا الصدد هو التنسيق الأفضل بين مختلف الأطراف الفاعلة والمساهمين الذين يساهمون في إرساء سيادة القانون في الميدان.

وبذلك، أسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد من جديد على مدى أهمية تعاوننا في التصدي لتعقيد التحديات الأمنية التي يواجهها المجتمع الدولي حالياً، لما نراه بشكل

مع توفير القوات التمكينية الضرورية“ (S/2000/809)، الفقرة ١١٧ (أ)).

وفي هذا الإطار تنظر كندا إلى الدور المتزايد للترتيبات الإقليمية والمتعددة الجنسيات لعمليات الأمم المتحدة لدعم السلام وتشجع المنظمة بقوة على الاستمرار في تطوير شراكاتها مع هذه الترتيبات.

وأنتقل إلى نقطتي الثانية، وهي بناء القدرات. إن كندا تعترف بأنه لا يكفي مجرد تشجيع الدول الأخرى على تشكيل ترتيبات إقليمية. وعندما تكون الإرادة السياسية للقيام بذلك موجودة ولكن الموارد والقدرات معدومة، فإن من مصلحتنا أيضاً أن نساعد تلك المنظمات على تطوير قدراتها على القيام بعمليات دعم السلام.

وفي السياق الأفريقي، فإن المخطط المشترك بين مجموعة الثمانية وخطة أفريقيا لتعزيز القدرات الأفريقية على الاضطلاع بعمليات دعم السلام، وهو المخطط الذي اعتمد في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في إيفيان في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، يوفر الأساس لتنسيق المبادرات الجارية ولتطوير جهود جديدة. وبينما يولى تركيز لدور بلدان مجموعة الثمانية وغيرها من المساهمين في دعم هذه العملية، فإن دور الأمم المتحدة المركزي للتنفيذ الناجح للخطة لا يمكن المبالغة فيه. ولا بد أن تكون تلك الترتيبات متسقة مع الميثاق.

وتوجد تحت تصرف الأمم المتحدة ثروة من المعلومات بشأن المعايير وإجراءات التشغيل وأفضل الممارسات التي ينبغي الاستفادة منها. ويمكن أيضاً استخدام مراكز التدريب القائمة، فضلاً عن المراكز التي تعمل في أفريقيا الفرانكفونية وفي كينيا. وباختصار، هناك مجال لتنسيق أكبر بين مجموعة الثمانية والمساهمين الآخرين والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

بالتعامل إلا مع الحالات البارزة؛ أما الآخر فهو جعل العرض على قدر الطلب، ومن ثم إجبار الأمم المتحدة على التصدي لجميع الحالات التي تلزم فيها مشاركتها. ونود أن نعرب عن تفضيلنا الأكيد للبديل الثاني، لكونه متمشيا مع أهداف المنظمة السامية في إطار الميثاق، ولكن عيبه يتمثل في أنه يفرض مسؤوليات حسام على جميع الدول الأعضاء، وعلى الأمانة العامة بطبيعة الحال.

ولعل من السهل على بلد صغير الحجم منخفض الدخل كغواتيمالا أن يتخذ هذا الموقف. غير أنه ليس من الإنصاف تماما أن يقال ذلك، ففي حالة اضطلاع الأمم المتحدة بجميع العمليات المتوقعة، ستبلغ مساهمتنا المالية في نفاثها مقدارا لا يقل كثيرا عن اشتراكنا في الميزانية العادية، مما يتطلب مبالغ لا تعد بحال زهيدة بالنسبة لحكومتنا. ولكننا سنتحمل هذا العبء، لاعتقادنا الكامل أن مساهمتنا ستعزز السلام العالمي، الذي سيعود بالنفع علينا جميعا مع مرور الوقت. ومن هذا المنطلق وقعنا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوفير قوات احتياطية لحفظ السلام.

ونرى أننا نعلم الآن قدرا أكبر بكثير مما كنا نعلمه منذ سنوات قليلة مضت عن أفضل طريقة لمواجهة التحدي. إذ تتوفر لدينا أصول قيمة أثمرتها الدروس المستفادة من العمليات المعقدة الكثيرة التي جرى تنفيذها على مدى الأعوام الـ ١٥ الماضية. كما أن لدينا المبادئ التوجيهية الواردة في تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) والخطوات العملية التي اتخذت لتنفيذ كثير من توصياته، وبصفة رئيسية بواسطة إدارة عمليات حفظ السلام. كما تم إنشاء ارتباطات وظيفية تسترعي الاهتمام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي؛ ونحن نرحب بتلك الارتباطات.

متزايد بوصفه شبكة متداخلة من ترتيبات وكيانات لحفظ السلام ودعم السلام - بالرغم من أن الأمم المتحدة تبقى محورية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الودية التي وجهها لوفدي.

المتكلم التالي هو ممثل غواتيمالا، وأعطيه الكلمة.

السيد روزنثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أهنئكم يا سيدي الرئيس على مبادرة باكستان بعقد هذه المناقشة المفتوحة وأن أتقدم لكم بالشكر على الورقة غير الرسمية الرشيقة التي قمتم بتعميمها على جميع الوفود.

ويدفعنا إلى الإدلاء بهذا البيان الموحز سببان: أولا، أن غواتيمالا كانت من المستفيدين بعملية سلام صغيرة، أذن بها مجلس الأمن في قراره ١٠٩٤ (١٩٩٧)، ضمن إطار بعثة أوسع نطاقا أذنت بها الجمعية العامة للتحقق من الامتثال لاتفاقات السلام الموقعة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛ وثانيا، لأننا نتفق معكم يا سيدي في أن العمل الذي تقوم به عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يمر بمفترق طرق وأنه يجدر بنا جميعا أن نواجه هذا التحدي.

وتصف ورتكم غير الرسمية يا سيدي هذا التحدي بوضوح. فبالنظر إلى الزيادة السريعة في عدد وحجم وتعقيد قوات حفظ السلام المطلوبة في مختلف البلدان والمناطق، ينشأ تساؤل عما إذا كانت المنظمة تملك القدرة الإدارية، والموارد المالية، والقوات المتاحة، والإرادة السياسية، اللازمة ضمانا لوفاء العرض بالطلب. ومما يزيد الأمور تعقيدا تزايد الوعي بالمخاطر التي تنطوي عليها عمليات السلام بالنسبة لسلامة الموظفين المعينين بها وأمنهم.

وثمة بديلان ممكنان لا ثالث لهما في مواجهة هذا التحدي. ويتمثل أحدهما في جعل الطلب على قدر العرض،

ومن الواضح أن الأعوام الـ ١٢ الماضية شهدت زيادة كبيرة في عمليات حفظ السلام. وبالرغم من أن ميثاق سان فرانسيسكو لا يصفها على وجه التحديد، فإنها قد زودت المنظمة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، باستجابة فعالة لأنواع الجديدة من الصراع. علاوة على ذلك، ما زال يجري إنشاء هذه العمليات استجابة للطلب المتزايد، وتحديدًا لأن فعالية هذه الآلية الجديدة آخذة في الازدياد.

وفي هذا السياق، أود أن أطرح بضع ملاحظات محددة ينبغي من وجهة نظرنا أن تراعى إن أردنا حقًا أن تظل عمليات حفظ السلام ناجحة على المدى الطويل.

أولاً، نعتقد بأن من الضروري تحديد الولاية بوضوح. ومن الجوهري أن نكرر مرة أخرى تأكيد أن عمليات حفظ السلام بحاجة إلى ولايات محددة بوضوح. ونعتقد في هذا الصدد بأنه يتعين على مجلس الأمن أن يخفف من استخدام الفصل السابع من الميثاق بحيث يقتصر على ما يعتبر جوهرياً على نحو صارم في تحديد ولاية القوات التي يأذن بها. ونتفق مع تقرير الإبراهيمي بأنه يتعين أن تكون الولايات مناسبة وواقعية وممولة تمويلًا كافيًا وأن تنفذ بطريقة فعالة وحيادية وفي الوقت المناسب. ومن الجوهري لتحقيق هذا الهدف أن نحصل على المعلومات التي تتيح لنا تقييم المخاطر والتحديات التي ستواجهه في مختلف الحالات بالإضافة إلى الاستراتيجيات الملائمة للانتشار والتعديل والانسحاب.

ثانياً، بالرغم من أنه قد يبدو من نافلة القول - إننا نعتقد بأن القضاء على الأسباب الرئيسية للصراع يتسم بأهمية بالغة. وليس بالإمكان أن تنجح أي عملية لحفظ السلام ما لم يتم القضاء على الأسباب الرئيسية للصراع. وفي هذا الصدد، يعتبر العمل على القضاء على الفقر وتعزيز التنمية وحماية حقوق الإنسان وكفالة سيادة القانون أمراً

ولا شك أنه ما زال يلزم عمل الكثير. ويجب أن تواصل إدارة عمليات حفظ السلام تطوير قدرتها على التصدي بفعالية وعلى وجه السرعة للزيادات المفاجئة في الاحتياجات وأن تعتمد ثقافة جديدة للإدارة. بيد أننا فوق كل شيء يجب أن نقنع الرأي العام في بلد كل منا بضرورة أن يواكب المعروض من عمليات السلام الطلب. وبمرور الوقت، سوف يكون هذا الاستثمار مربحاً بدرجة كبيرة، لأن من الواضح أن صون وبناء السلام ومنع نشوب الصراع هي بصفة عامة أدنى تكلفة من الحرب. ومن ثم فإن العنصر الحرج في جهودنا لتعزيز دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام قد يتمثل في إقناع حكومات الدول الأعضاء بالأ تفتّر في دعمها المقدم لهذه العمليات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غواتيمالا على الكلمات الودية التي وجهها لوفدي.

المتكلم التالي هو ممثل الأرجنتين، وأعطيه الكلمة.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أهنئكم يا سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر أيار/مايو، وعلى مبادرتكم بالدعوة لعقد مناقشة مفتوحة بشأن بند معقد تزايد أهميته للأمم المتحدة باستمرار. كما أود أن أشكركم على إعداد ورقتكم غير الرسمية، التي توفر أساساً طيباً للغاية لمناقشات اليوم. وأتوجه بشكري أيضاً للأمين العام كوفي عنان على افتتاحه باب المناقشة صباح اليوم، ولوكيل الأمين العام جان - ماري غينو على حضوره جلسة اليوم.

وكشأن جميع الدول الأخرى الملتزمة بالسلام والأمن الدوليين، ولكون بلدي الأرجنتين من أكبر البلدان المساهمة بقوات منذ عام ١٩٥٨، فهو يهتم اهتماماً خاصاً بتحسين إحدى الأدوات الحيوية حقاً لأعمال المنظمة وزيادة فاعلية هذه الأداة، وهي عمليات حفظ السلام.

الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي بناء على مبادرة من الأرجنتين.

وعلاوة على ذلك، وكلما أصبحت مهام وأهداف عمليات حفظ السلام أكثر تعقيدا وحساسية، كلما أصبح التدريب المناسب للموظفين على مهام محددة يتسم بأهمية متزايدة. ولهذا السبب، قام بلدنا بإنشاء مركزين خاصين للتدريب وهما: مركز الأرجنتين للتدريب المشترك لعمليات حفظ السلام، ومركز تدريب البعثات الأجنبية لتدريب الشرطة المدنية.

وهناك ممارسة بدأت مؤخرا وثبت أنها ممارسة إيجابية تتمثل في إدراج موظفين أجنبية في الوحدات الوطنية لعمليات حفظ السلام. وفي حالة الوحدة الأرجنتينية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، نجحت الوحدة في ضم عناصر من أوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وشيلي. وما فتئ المسؤولون الأرجنتينيون من جانبهم يشاركون في الوحدة البرازيلية الممتازة في تيمور - ليشتي منذ عام ٢٠٠١. وتؤدي هذه المشاركة المشتركة إلى تشجيع تعزيز مشاركة بلداننا في هذه البعثات.

ولا بد أن تكون الأمم المتحدة قادرة على مواجهة الاتجاهات الجديدة على الساحة الدولية والرد على الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وهذا الجهد طويل الأجل ولا يزال يحتاج إلى عمل المجتمع الدولي المطرد في الأجل الطويل وإلى موارد كافية وإرادة مشتركة وسياسة منسقة.

وفي الختام، أود أن أقول إنني، من أجل توحي الإيجاز، اكتفيت بالإشارة إلى بعض المسائل المعروضة علينا للنظر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل جمهورية مولدوفا.

جوهرها للحيلولة دون تفاقم الصراع وإرساء الأساس اللازم للانتعاش وتطبيع حالة الصراع التي تجري معالجتها.

ثالثا، نعتقد بأنه يتعين تنسيق الجهود. وكلما أنشئت عملية جديدة لحفظ السلام، تثور بعض المخاوف من احتمال إهمال بعض الجوانب التي كان ينبغي أن تعالج. ومن ثم، يتزايد تعقيد ولايات هذه العمليات. وإنما بسبب طابع عمليات حفظ السلام، نميل بصورة متزايدة إلى أن نطلب منها أكثر مما نستطيع أن تقدم. وبالرغم من أن من المهم أن نحافظ على نهج متعدد الأبعاد عندما نحاول تسوية صراع ما، فإن مهمة التنسيق تعتبر أساسية عندما يجري إسناد المهام. وليس لدينا من شك في أن توثيق التعاون وتنسيق الجهود فيما بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة أمر مفيد جدا في هذا الصدد.

وتعتبر الموارد المالية والإرادة السياسية عنصرين أساسيين لنجاح أي عملية من عمليات حفظ السلام. فالموارد المالية والإرادة السياسية هي التي يمكن أن تعزز الجهود في الأجل الطويل.

ولا يسعني أن أنسى أن أذكر جانبين من جوانب عمليات حفظ السلام يتسمان بأهمية كبرى بالنسبة للأرجنتين وهما: سلامة الموظفين وتدريبهم. وما فتئت الأرجنتين دوما تشعر بالقلق إزاء سلامة الموظفين، لأننا مقتنعون بأنه ينبغي عدم تعريض الرجال والنساء الذين يعملون لدى الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام لأية مخاطر لا لزوم لها. وما فتئ بلدنا يثير المسألة كلما أتاحت له الفرصة للقيام بذلك. وبالفعل، فإن مجلس الأمن اعتمد البيان الرئاسي المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/4) الذي أعرب عن القلق إزاء الاعتداءات ضد هؤلاء الموظفين، ويعتبر أن هذه الاعتداءات تشكل انتهاكا خطيرا للقانون

تقديرنا للإجراءات التي تتخذها الأمانة العامة بغية تحسين قدراتها في ميدان حفظ السلام وتعزيز فعالية عملياتها لحفظ السلام وحسن توقيتها.

ومع الطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام، ينبغي لنا أن نضمن أن إدارة عمليات حفظ السلام تضطلع بمسؤولياتها الثقيلة بفعالية وأن الموارد المتاحة لحفظ السلام يستفاد منها على أفضل نحو ممكن. وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود إدارة عمليات حفظ السلام الرامية إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة التنفيذية في ميادين التخطيط المتكامل، والنشر السريع، والقيادة والسيطرة المتماسكتين، فضلا عن التقدم الكبير المحرز في تعزيز نظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة. وستتطلب الزيادة المتوقعة في عدد حفظة السلام الذين تنشرهم البلدان المساهمة بقوات وجود وحدات جيدة التجهيز والتدريب. وفي ذلك الصدد، نلاحظ الإنجازات الكبيرة لإدارة عمليات حفظ السلام في مجال التدريب، ونشجعها على مواصلة الممارسة المتمثلة في توفير المعلومات الجيدة التوقيت للبلدان التي يمكن أن تساهم بقوات، وذلك فيما يتعلق بالدورات التدريبية في المستقبل والنشر الواسع للمواد الخاصة بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ونحن نؤيد زيادة تطوير نماذج التدريب الموحدة، ونرحب بجهود الإدارة المطردة الرامية إلى إنشاء عملية جديدة للاعتراف بدورات الأمم المتحدة التدريبية التي يقدمها ممثلون للبلدان ذات التجربة المساهمة بقوات، فضلا عن التدابير الرامية إلى إنشاء مراكز تدريبية جديدة لحفظ السلام.

أود أن أؤكد على التزام جمهورية مولدوفا المستمر بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها أداة هامة لصون السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن قدرة بلدي على الإسهام بفعالية في عمليات حفظ السلام كثيرا ما تعوقها القيود المالية وجوانب القصور في قدرات التدريب والمعدات، فإن حكومة جمهورية مولدوفا مستعدة لتقديم

السيد غريغور (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنيكم سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي وأعرب عن تقديرنا للطريقة البارعة التي تديرون بها أعمال المجلس. ونود على غرار الوفود السابقة، أن نشيد بالجهود التي تبذلها الرئاسة الباكستانية في إجراء هذه المناقشة العلنية بشأن عمليات حفظ السلام، ونشاطها موقفها بشأن الحاجة إلى تقييم التوجه الاستراتيجي لعمليات حفظ السلام واتجاهات المستقبل.

وأبرزت الوثائق الهامة في مجال حفظ السلام - كخطة السلام لعام ١٩٩٢ وتقرير الإبراهيمي لعام ٢٠٠٠ - ما يتسم به حفظ السلام من أهمية بالغة وأجرت تقييمًا للنظام الراهن، وقدمت توصيات محددة بشأن مستويات عمليات حفظ السلام من النواحي السياسية والاستراتيجية والتنفيذية. ونتوقع في الوقت نفسه، مع تصاعد الطلب على عمليات حفظ السلام، أن تمس الحاجة إلى استعراض فعالية وكفاءة مجمل جهاز الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتشاطر جمهورية مولدوفا تماما تقييم التحديات التي حددها الأمين العام في الملاحظات التي أبدتها اليوم وفي تقريره الأخير المقدم إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ونرى أن المسائل التي وردت في الورقة الغفل المقدمة من الرئيس من أجل هذه المناقشة العلنية تتسم بأهمية قصوى، وتتطلع إلى التعاون في تحديد الحلول المناسبة لهذه التحديات.

وأصبحت عمليات حفظ السلام حاليا أكثر تعقيدا ومتعددة الأبعاد. ومواجهة هذه التحديات المتعددة لا تقتضي زيادة الموارد من حيث الموظفين والسوقيات والتمويل فحسب، ولكن أيضا زيادة فعالية الأداء والكفاءة من خلال التحسين المستمر لتخطيط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتنظيمها وإدارتها. وفي ذلك الصدد، نعرب عن

أيضا أن نعرب عن تقديرنا لكم على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن عمليات حفظ السلام.

إن المعضلات الحديثة المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا ومناطق أخرى قد واجهتنا جميعا بتحديات وتحديات جديدة لم تكن موجودة من قبل. وهذا يقتضى منا أن نفكر على نحو ابتكاري في المشاكل التي لا تزال تودي بحياة مئات الأشخاص. وإذا كان التفكير على نحو ابتكاري يعني أن نعيد تعريف النماذج العملية لمنع نشوب الصراعات وتسويتها، فإنه يتعين علينا أن نكون شجعانا بما يكفي للقيام بذلك.

وترى جنوب أفريقيا أنه لا يمكن تسوية الصراعات بمعالجة الأعراض فقط. وتخفيف الأعراض، كاستجابة قصيرة الأجل، قد يكون مساعدا، ولكننا نحتاج إلى أن ننقب عن أسباب الصراعات وأن نفهمها لمنع تصاعد العنف أو تكراره. وترى جنوب أفريقيا أن التطبيق المتكامل والمبكر للتدابير السياسية والاقتصادية والعسكرية لاستعادة وتعزيز قدرة المجتمعات المنكوبة بالصراعات على القيام بأمر نفسها سياسيا واقتصاديا، هو ما ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي جاهدا من أجله.

ونرى أن منع نشوب الصراعات ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للأمم المتحدة. وذلك لا يمكن أن يتيسر إلا بتعزيز آليات الإنذار المبكر من خلال التبادل الطوعي للمعلومات بين الدول. والعمل الفوري القائم على أساس تحليل إشارات الإنذار المبكر يمكن أن يفيدنا بشكل أفضل من العمل على احتواء الصراع القائم بالفعل، وأن يجنبنا إنفاق الموارد التي تفسد الحاجة إليها على عمليات حفظ السلام.

إن حفظ السلام عملية مكلفة ويجب الاضطلاع به كجزء من الحل الشامل للصراعات. يجب أن يكون أداة في

دعمها الكامل في النواحي السياسية والإنسانية والسوقية، إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وهنا أود أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن مولدوفا، بوصفها بلدا جديدا من البلدان المساهمة بقوات، تشارك الآن في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، بمراقبين عسكريين وضباط أركان في بعثتي الأمم المتحدة في ليبيريا وكوت ديفوار. ويشارك ضباط عسكريون أيضا في مختلف عمليات حفظ السلام في إطار الترتيبات الإقليمية. وتضطلع السلطات الوطنية بالتدابير اللازمة، بغية التدريب المناسب لفرقة حفظ السلام الوطنية وتوفير السوقيات لها. وفي الفترة المقبلة ستنظر جمهورية مولدوفا في تعزيز إسهامها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالتوقيع على مذكرة تفاهم وتوفير قوات وطنية وفقا لتعهداتها لنظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة.

ختاما، أود أن أتطرق لمسألة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تعالج بوصفها أولوية مطلقة. يتعين على الأمم المتحدة تعزيز جهودها الرامية إلى استعراض نظمها وإجراءاتها للسلامة والأمن، في المقر وفي الميدان على السواء، ويجب عليها تنمية قدرات أفضل لمنع التهديدات والتدبر لها بتحسين آليات جمع المعلومات في الميدان.

وكما ذكر المتكلمون السابقون، سنحتفل بعد أقل من أسبوعين بيوم حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وإذ نحیی أولئك الذين خدموا وما زالوا يخدمون بتفان وشجاعة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يتعين علينا بذل قصارى جهدنا لضمان سلامة عودتهم إلى أسرهم وأوطانهم.

السيدة ندولفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت

بالانكليزية): يود وفدي أن يتقدم بتهانيه إليكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، ونود

والمعدات. والبعثة الموثوق بها هي التي تأذن بها الأمم المتحدة دعماً للمبادرات الإقليمية الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار. وما هو أهم، يجب أن تكون هناك مشاركة من العالم المتقدم النمو، تشمل الدعم السوقي والمادي. وذلك سيستخدم كمورد مفيد يمكن للأمم المتحدة أن تعول عليه عندما تقتضي الظروف ذلك.

وتقرير الإبراهيمي (S/2000/809) وفر لنا مجموعة واضحة من التوصيات المحددة والواقعية والعملية من أجل تحسين عمل الأمم المتحدة. وفي سياق تطبيق توصيات الإبراهيمي، تعلمنا أن النجاح يتوقف على توفر الإرادة السياسية وعلى توفر عدد من الموارد الأخرى، بما فيها الموارد اللوجستية والمالية.

إن الإلمام بصراع يلوح في الأفق لا يُترجم دائماً إلى إرادة سياسية للتصرف حياله. فالقرار بالتدخل غالباً ما يقوم على أساس حسابات سياسية تقوم بها الدول وأين تكمن مصالحها. وفي هذا الصدد، يفضل وفدي أن يتصرف مجلس الأمن بما يخدم مصالح المجتمع الدولي وأن يتدخل في الوقت المناسب. وعمليات التدخل هذه يجب أن تتماشى مع حجم المشكلة على أرض الواقع. والهدف يجب أن يتمثل في حل الصراع من خلال توفير الولايات المناسبة بالإضافة إلى الموارد الكافية وذلك لضمان أن الصراعات لا تتصاعد في حدتها وتكرر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة جنوب أفريقيا على ما تفضلت به من كلمات طيبة وجهتها إلى وفدي.

المتكلم التالي ممثل استراليا، وأعطيه الكلمة.

السيد تيش (استراليا) (تكلم بالإنكليزية): تنضم استراليا إلى الآخرين في توجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة المتاحة لمناقشة مستقبل حفظ السلام،

سبيل تهيئة ظروف أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحكم الصالح. وهذه عناصر أساسية في منع النزاعات الناشئة والناجحة من أن تتصاعد إلى صراعات مهلكة. وترى جنوب أفريقيا أنه ما من حكومة يمكن أن تكون مستقرة وشرعية بدون الأمل النابع من إمكانيات نمو الاقتصاد وزيادة فرص العمل وخفض مستويات الأمية وتوفير حياة أفضل للجميع. ومن شأن حل الصراعات أن يهيئ البيئة السليمة لإنشاء الدول القوية ومن شأنه أيضاً إعداد البلدان للتنمية المستدامة.

ومن أهم الابتكارات في مجال إدارة الأمن الدولي في عصر ما بعد الحرب الباردة مفهوم المسؤولية المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عن الإدارة الفعالة للصراعات في مناطق العالم. والدروس المستفادة من ذلك التعاون تُظهر أنه يعزز قدرة الأمم المتحدة

والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى أظهرت التزامها بتسوية الصراعات التي طالت مدتها على قارتنا. وأعمال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا وكوت ديفوار والاتحاد الأفريقي في بوروندي ومؤخراً في السودان أمثلة واضحة للطريقة التي يمكن بها للمنظمات الإقليمية أن تتدخل وتساعد على منع الصراعات من التصعيد. ومع ذلك، ينبغي ألا يُفهم ذلك الدور الفعال للهيكل الإقليمية بأنه يعني الأمم المتحدة من مسؤوليتها عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، يتطلع وفدي إلى الموافقة المبكرة على إنشاء بعثة لحفظ السلام في بوروندي.

ولكن من الحقائق المعلومة جيداً أن نطاق عمليات السلام الإقليمية محدود بسبب الافتقار إلى التمويل والقدرات السوقية. ولذلك ينبغي لنا أن نكون ابتكاريين بما فيه الكفاية لوضع استراتيجية لتعزيز ذلك التعاون بتوفير السوقيات

أحرزناه. يجب أن نخلق ثقافة قوامها التحسين المطرد. ويجب أن نحاسب حفظة السلام وفقا لأشد معايير المحاسبة، ويجب علينا ألا ندخر جهدا لكفالة سلامة وأمن حفظة السلام وموظفي الأمم المتحدة. إن التعاون الحقيقي، بما في ذلك في اللجنة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة للجمعية العامة، مطلوب إذا أردنا تحقيق التقدم في هذه المجالات.

ومجلس الأمن نفسه يتحمل عبئا ثقيلا ويجب أن يكفل أن يكون للبعثات الجديدة ولايات واضحة جيدة التصميم وموارد كافية وفرص نجاح أكيدة واستراتيجيات خروج. والتشاور المخلص مع البلدان المعنية ومع البلدان المساهمة بقوات سيساعد المجلس على رسم استراتيجيات صحيحة، ويجب التفكير بروية في أمور الحكم. لقد دأبنا على المناذاة بأن اعتبارات العدالة وسيادة القانون يجب أن تعتبر عناصر جوهرية من بعثات الأمم المتحدة. واستراليا فعلت أكثر من مجرد المناذاة بذلك. فمن أجل بناء مؤسسات سيادة القانون التي تتسم بالفعالية، نعمل على تطوير فريق الانتشار الدولي المؤلف من ٥٠٠ شرطي استرالي، يكون جاهزا للاشتراك في بعثات حفظ السلام وإنفاذ القانون. ونحث الدول الأعضاء الأخرى على النظر في تطوير آليات مماثلة.

والخلاصة أننا حققنا الكثير منذ صدور تقرير الإبراهيمي وإن كانت التحديات أمامنا قد تضاعفت. لذلك فإننا بحاجة إلى إيجاد طرق ذكية لمواجهة التهديدات المحيطة بأمننا. والمناقشات من قبيل المناقشة الحالية يمكن أن تساعد ويمكن أن تساعد أيضا رحابة الصدر في تقبل الأفكار والحلول الجديدة، مثل الأفكار التي سنتبثق عن فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير.

لا سيما في ضوء الزيادات الأخيرة في عدد عمليات حفظ السلام والعمليات الإضافية المتوقعة لنشر حفظة السلام في العام القادم. وضيق الوقت يمنعني من التعليق إلا على القليل من المبادئ الأساسية التي يجب أن تدعم عمليات حفظ السلام.

لقد ظلت أستراليا من المساهمين الأساسيين في هذه العمليات منذ إنشائها. وكانت مساهمتنا في تيمور الشرقية محل تقدير عال وهي تبرهن على أننا ما زلنا ملتزمين بتحمل نصيبنا من عبء حفظ السلام الدولي. غير أننا ندرك الصعوبات المتعاظمة التي نواجهها مع زيادة الطلب على موارد حفظ السلام الجديدة. وفي هذه الحالة، أصبحت نماذج تشاطر الأعباء أكثر أهمية - تحالف الراغبين على سبيل المثال، الذين يضطلعون بما قد لا يستطيع أن يضطلع به حفظة السلام أصحاب الخوذ الزرق.

وربما يكون من الأمور الإيجابية في هذا الصدد، كما ذكرت وفود عديدة اليوم، النظر عن كثب في الجهود التي تبذلها بلدان إقليم ما في حفظ السلام والأمن في منطقتهم. وإن البعثة التي تقودها أستراليا في جزر سليمان، والتي يساهم فيها معظم بلدان منتدى المحيط الهادئ، لمثال على ما يمكن إنجازه على صعيد إقليمي. إن الطلب على مزيد من حفظة السلام يؤكد إلحاحية حل الخلافات القديمة العهد. وينبغي فعل الكثير في مجال منع الصراع. وإن التدخل المبكر، كما يقترح تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، يبقى حاسم الأهمية إذا أردنا أن نتجنب الصراعات ونمنع تصاعدها. وفي كل هذه المجالات يجب علينا أن نسأل أنفسنا هل ما نفعله كاف.

وغني عن البيان أن الكفاءة وتناسب المردود مع التكاليف في إدارة عمليات حفظ السلام يكتسيان أهمية حاسمة. لقد تحققت مكاسب ثابتة تحت قيادة السيد غينو منذ نشر تقرير الإبراهيمي، لكننا يجب ألا نكتفي بالنجاح الذي

ومسائل أمن وسلامة حفظة السلام ظلت أهميتها تزداد باستمرار. وتواجه المنظمة تهديدات مباشرة متزايدة للموظفين المدنيين في بعثات الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق تؤيد كازاخستان الخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة وإدارة عمليات حفظ السلام لزيادة الأمن وكفالة تخطيط أفضل لعمليات حفظ السلام بتوحيد جهود شتى هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

ونرحب بالتدابير المتخذة لتوسيع ولاية نظام الترتيبات الاحتياطية بالأمم المتحدة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي وقعت جمهورية كازاخستان مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة تتصل بمساهمتها في نظام الأمم المتحدة للأنشطة التحضيرية. ونود أيضا أن نشارك بنشاط أكبر في نظام مشتريات الأمم المتحدة لبعثات حفظ السلام.

إن الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء في توجيه تدريبات حفظ السلام المتعددة الأبعاد وتشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ برامج تدريب متكاملة لحفظة السلام جهود تستحق التقدير ويجب دعمها. وكما ذكر الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/58/1) لا تشكل اتفاقات السلام في حد ذاتها سوى الخطوة الأولى في إحلال سلام دائم وتحقيق الرخاء للمجتمعات التي مزقتها الحروب. فبالنسبة لتلك الدول يمثل خلق أو إعادة تشكيل مجتمع مدني التزاما حاسما بعيد المدى وعنصرا جوهريا لإقامة الديمقراطية وتوطيد أركانها.

وفي ذلك السياق، نؤمن بأهمية أن تطبق المنظمة مفهوما أمنيا محليا يشمل سلسلة متنوعة من المسائل، بدءا بحقوق الإنسان واستئصال الفقر، وانتهاء بالنهوض بالتنمية وإشاعة الديمقراطية. وقد أكدت التجارب الحديثة حقيقة أن عمليات حفظ السلام تفضي إلى التقدم لا في الميدان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد قاضيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): يسرنا أن نراكم سيدي تترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن ونعرب عن استحساننا لمبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة الهامة حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تؤيد كازاخستان تأييدا راسخا مساعي الأمم المتحدة لحفظ السلام وجهود المنظمة لتعزيز قدرتها في ميدان حفظ السلام. وقد سددت كازاخستان هذه السنة كل أنصبتها المتأخرة لميزانية عمليات حفظ السلام وهي تعتزم أن تفي بانتظام بالتزاماتها المالية في المستقبل.

إن استحداث آلية شاملة مصممة لمنع اندلاع صراعات مدمرة وانتشارها في شتى أرجاء العالم يبقى هدفا أساسيا وتحديا لحفظ السلام. ومنذ نشر تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) تحقق تقدم كبير في هذا المجال، لكن يجب تحقيق أكثر من ذلك بكثير لتحسين قدرات الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام. وهذه الحاجة سلطت الأضواء عليها طبيعة صراعات كثيرة ذاتها وتعاضم الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، خاصة في أفريقيا.

وتؤيد كازاخستان تأييدا تاما الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة على توجيه عمليات حفظ السلام في بيئات خطيرة أمنيا، بما في ذلك تقديم الدول الأعضاء قدرة الاستجابة السريعة المباشرة والاحتياطية.

ويلزم لنا أن نطور تعاوننا أوثق بين مجلس الأمن والدول الأعضاء والرتيبات الإقليمية في البحث عن السبل والوسائل اللازمة لكفالة استجابة فعالة لحالات الصراع المعقدة الجديدة حينما يتعين اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلام والنهوض بالتنمية غالبا في وقت واحد.

تقوم على أساس الاستطلاع التام والتقييم الصحيح لحسن توقيت الإنجاز والفكر السليم، ويجب أن توفر أساسا ماليا سليما لتلبية حاجتها. وعلى الرغم من أن التبرعات المقدرة خدمتنا خدمة وافية في الماضي فإن المطالب المستمرة على المصادر نفسها من أموال الدولة خلقت ضغطا غير مناسب على الأعضاء، مما أدى بهم إلى إعادة النظر في أولوياتهم بتركيز مجدد. وينبغي لنا أن ننظر في طرائق جديدة لتمويل عمليات حفظ السلام.

وتضاف إلى ذلك الحاجة إلى تعزيز القدرة التشغيلية لأجهزة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وعلاقتها بالبلدان المسهمة بالموارد والمساهمة بقوات ومجلس الأمن. إن إقامة علاقة عمل أوثق من شأنها أن تضمن القيام بعمليات مستدامة وفعالة.

إن استراليا ونيوزيلندا، مع الدول المجاورة الواقعة في المحيط الهادئ، دولتان فاعلتان نشيطتان في العمليات الإقليمية في جزر سليمان وبوغينفيل وتيمور الشرقية. ونعتقد أنه بزيادة التسهيل والمساعدة من الأمم المتحدة يمكن إنشاء شراكات أكثر نشاطا وفعالية من أجل إحلال السلام والاستقرار الطويل الأجل في أي منطقة.

ويتعين على الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية أن تكمل مبادرات الأمم المتحدة وأن تفي بمهام مجددة، من قبيل توفير قوات الرد السريع أو كتائب جاهزة للعمل. وبالتالي من الحتمي بذل مزيد من الجهود من أجل تعزيز وتعميق العلاقة بين أجهزة الأمم المتحدة لحفظ السلام والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن التقارير الصادرة مؤخرا عن حالات القتل الوحشي التي يكون من ضحاياها حفظة السلام وغيرهم من أفراد الأمم المتحدة المنتمين إلى بعثات ميدانية لا تزال تخبرنا بأن السلامة والأمن هما بالغا الأهمية في أي عملية. وينبغي أن

السياسي فحسب بل أيضا في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي.

مما يبعث على السرور أن نلاحظ أن فهم دور النساء في إحلال وصون السلام قد زاد زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. يجب أن نواصل تعزيز قدرة جميع الأطراف الفاعلة على العمل بانسجام ابتغاء تحقيق غرضنا الرئيسي، غرض إخلاء العالم من الصراعات.

ونعتقد أنه في المناطق المعرضة للصراعات ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع تشجيعا أكثر نشاطا السياسات الرامية إلى تعزيز الأمن، وفي المقام الأول الأمن البشري، لأن تحقيق معايير للحد الأدنى من الأمن شرط مسبق للتنمية.

ولدى احتتام ملاحظاتي الوجيزة أود أن أؤكد على أن جمهورية كازاخستان تبقى ملتزمة التزاما قويا بتعهداتها في مجال حفظ السلام وستواصل اتخاذ خطوات لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كازاخستان على كلماته الرقيقة.

فيما يلي أعطي الكلمة لممثل فيجي.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): إن التحديات المتزايدة التي تواجه الأمم المتحدة في معالجة الاتجاه المتصاعد في أنشطة حفظ السلام تستدعي المراجعة الدائمة لعمليات حفظ السلام وإصلاحها، وإن دعوة باكستان إلى إجراء المناقشة بشأن المسألة هي حسنة التوقيت وتستحق الثناء.

وينبغي لأي عملية من عمليات حفظ السلام أن تتقيد تقيدا دقيقا بالأغراض والمبادئ الواردة في الميثاق، وينبغي ألا تستعمل بوصفها بديلا من معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. إن أي ولاية جديدة أو جارية ينبغي أن

حكومة فيجي التزاما لا يتزعزع بعمليات حفظ السلام وصنع السلام التابعة للأمم المتحدة وتدعم هذه العمليات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فيجي على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلدي. فيما يلي أعطي الكلمة لممثل ناميبيا.

السيد نجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين، سيدي، في تقديم تهانتي إليكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر أيار/مايو. واسمحوا لي أيضا أن أقدم إلى سلفكم تقديرنا على الطريقة الممتازة التي وجه بها عمل المجلس في الشهر الماضي.

تولي ناميبيا أهمية كبيرة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد نثني عليكم، سيدي، للمبادرة بمناقشة هذه المسألة في مجلس المن ولتقديم الورقة غير الرسمية التي هي أساس مناقشتنا اليوم.

في ٢٩ آذار/مارس أشرت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام مناقشة بشأن هذه المسألة. وركزت المناقشة على مسائل معروضة في تقرير الأمين العام وواردة في الوثيقة A/58/694 بشأن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة. ونوقشت مسائل هامة وأساسية ابتغاء التوصل إلى حلول للتحديات التي تواجه مجلس الأمن والدول الأعضاء والأمانة العامة.

ونوافق على أن عمليات حفظ السلام لم تصبح مسؤولية جسيمة من مسؤوليات الأمم المتحدة فحسب ولكنها أصبحت أيضا ممارسة متعددة الجوانب تتطلب الفهم المتبادل والتعاون المستمر فيما بين مجلس الأمن والدول الأعضاء والأمانة العامة. وبدون هذا الفهم والتعاون قد يكون النجاح بعيد المنال. وفي ذلك الصدد يرحب وفد بلدي بالجهود الإيجابية الرامية إلى تعزيز التعاون والمشاورات

يتصدر ذلك أولويات الأمم المتحدة. ومن دواعي قلق فيجي البالغ حدوث الهجمات المستمرة وأعمال عنف أخرى ضد أفراد الأمم المتحدة، وتدعو إلى التعاون من جانب كل شخص معني بضمان اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة.

وذلك ترافقه أهمية اعتماد معيار عال من الانضباط والاحتراف من جانب حفظة السلام في البعثات الميدانية. وليس في وسع الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات أن ترسل قوات ليست مستعدة جسديا وذهنيا للقيام بهذه العمليات. ومن المهم وضع تأكيد قوي على التدريب وتقديم المشورة قبل الوزع إذا أردنا أن تكون قوات حفظ السلام مثالا يحتذى في الاضطلاع بواجبها في مناطق البعثات. إن إساءة السلوك يمكن أن تعيق التقدم ولها أثر سلبي جدا في الوفاء بولايات الأمم المتحدة في تحقيق السلام الدولي.

وتتطلب جميع العمليات الوسائل السوقية الوافية بالغرض والدعم الإداري. وعلى الرغم من أهمية الحاجة إلى المساءلة والشفافية فإن الحاجة إلى أن تركز جميع البعثات على الأداء أهم. وينبغي للمراجعات الدورية والمنتظمة أن تضمن إيجاد الخدمة القائمة على أساس تقديم القيمة مقابل المال.

ويتزايد الضغط الواقع على الأمم المتحدة لتحقيق النتائج. وسيقاس النجاح بمدى قدرتنا على الاستجابة إليه. إن حفظ السلام عبء ضروري حقا وأحيانا مهمة لا يقر باستحقاقها للشكر. إن قدرتنا على التصدي للعواصف والأتان بأبعاد جديدة وقدرات معززة لحفظ السلام من شأنهما أن يسكتا منتقدينا الأشد صخبا.

وترى فيجي أن السلام الدولي لا يمكن تحقيقه إلا إذا سخرت الإرادة الجماعية والتزام الجميع تسخييرا فعالا وتم استغلالهما إلى حد يتناسب مع التحديات الجديدة. وتلتزم

- خاصة في أفريقيا - يقوض مصداقية مجلس الأمن. وينبغي للمجلس أن يتحرك بسرعة في التصدي على قدم المساواة لجميع الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وختاماً، فإن وفد بلادي مقتنع تماماً بأنه، مع وجود الإرادة السياسية اللازمة والتزام جميع الدول الأعضاء ومجلس الأمن والأمانة العامة، يمكننا تحقيق نجاح هائل. وناميبيا مستعدة لمواصلة إسهامها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى وفد بلادي.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد قرنفل (لبنان): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أشكركم ووفد باكستان، وأنتم ترأسون مجلس الأمن، على اختياركم للبحث موضوع "الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام". إن بلدي لبنان مهتم كثيراً بهذه المناقشة وبما يتعلق بقوات الأمم المتحدة، خاصة أنه كان أول المؤمنين بها لدى إنشاء أول قوة أممية، وهي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، إثر النزاع الذي نشب بين العرب وإسرائيل في فلسطين عام ١٩٤٨، هذه الهيئة التي تستمر في القيام بمهامها حتى اليوم.

كما كانت أرض بلادي، ولا تزال، مكان انتشار قوة دولية أخرى، إثر الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨، هي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبالرغم من بذل هاتين القوتين لأقصى جهودهما طيلة سنين طويلة، ٥٦ سنة لهيئة مراقبة الهدنة و ٢٦ سنة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة إلا أنهما لم تستكমা بعد المهام الملقاة على عاتقهما ولا تزال بحاجة ماسة إلى القوتين كاملتين حتى نتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط باستكمال

فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات كما يرد في قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١).

وأود أن أؤكد على أن صون السلم والأمن الدوليين هو المسؤولية الرئيسية الواقعة على مجلس الأمن. غير أننا نعتقد اعتقاداً قوياً بأن تعزيز قدرات حفظ السلام الإقليمي، وخصوصاً في المناطق الأكثر تأثراً بالصراع المسلح في أفريقيا، سيكمل إلى حد كبير جهود الأمم المتحدة في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد نرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والتي ترمي إلى تعزيز قدرة أفريقيا الإقليمية ودون الإقليمية على منع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام.

وكما بينا في جلسة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في ٢٩ آذار/مارس، ينبغي تعزيز أمن وسلامة أفراد حفظ السلام للأمم المتحدة والأفراد المرتبطين به. يتمتع ذلك بالأولوية. ولذلك يسرنا شروع الأمم المتحدة في استعراض نظام وإجراءات السلامة والأمن التي تأخذ بها في المقر والميدان كليهما.

إن قدرة الأمم المتحدة على نشر حفظة السلام بسرعة للوفاء بالمتطلب المتفق عليه، متطلب الوزع خلال ٣٠ إلى ٩٠ يوماً من اتخاذ مجلس الأمن للقرار، ينبغي زيادة تعزيزها. ويجب على مجلس الأمن أن يمنح ولايات واضحة ومحددة وقوية ينبغي أن تتضمن حماية المدنيين ومعالجة أسباب الصراع الجذرية. وهذا أمر ذو أهمية قصوى: أنه يجب إتاحة الموارد الكافية، ويجب أن يكون حفظة السلام مدربين جيداً ومجهزين جيداً حتى يكونوا فعالين.

ونحن قلقون إزاء حالات التأخير في مجلس الأمن حيال إجازته نشر بعثة لحفظ السلام في بوروندي، رغم النداءات المتكررة من الاتحاد الأفريقي. فالنهج الانتقائي الذي كثيراً ما شهدناه في تنفيذ بعض عمليات حفظ السلام

علينا أن نواكب عمل القوات الدولية دون كلل أو ملل بمساع سياسية دولية، ودبلوماسية قادرة على التوصل إلى حلول مقبولة من كل الأطراف وبتوفير فرص التفاوض والمسامحة الحميدة والتحكيم، واللجوء إلى القانون الدولي وإلى المحاكم الدولية، ودعم هذه الجهود بالعمل الدولي الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والإعلامي، وبالتوعية ونشر المبادئ الأهمية حتى تتمكن القوات من القيام بدورها. وتبقى نفقات وتكاليف كل ذلك أقل بكثير من الخسائر في الأرواح والنفقات العسكرية التي تستلزمها الحروب.

وعلينا أن نضع دوما نصب أعيننا أن تلك القوات مؤقتة، وأن على المجتمع الدولي اختصار مهمتها وذلك بإنجاحها في أقصر وقت ممكن. فهي لا يمكن أن تحل محل الحلول الدائمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية. لذلك علينا التوصل إلى هذه الحلول بسرعة فائقة. وعلينا أن نفرض على الأطراف في أي نزاع تقديم كل الاحترام والمساعدة الممكنة للقوات الدولية وحمايتها وتسهيل مهامها والتخفيف من أعبائها. وعلى المجتمع الدولي أن يعزز هذه القوات للحفاظ على هيبتها وعلى هيئة الأمم المتحدة ذاتها.

ويجب أن تشارك كل دول العالم القادرة بشريا في هذه القوات، بإرسال ضباطها وجنودها، وألا تقتصر على عناصر من بعض الدول النامية التي توفر القسم الأكبر من الطاقة البشرية. وللدول الممولة حق وواجب المشاركة، كما أن لها فضل التمويل والتجهيز. ويجدر بنا أن نوجه إلى مختلف هذه الدول عميق تقديرنا وعرفاننا.

إن لبنان يتمسك اليوم، أكثر من أي يوم مضى، ببقاء القوات الدولية العاملة على أرضه حتى تنجز المهام التي أوكلها مجلس الأمن، وحتى تعرف منطقة الشرق الأوسط سلاما عادلا وشاملا ودائما مبنيا على قرارات الأمم المتحدة ومبادئها وميثاقها. ولكن، للأسف، لن تتمكن هذه القوات

الانسحاب الإسرائيلي من لبنان والجولان العربي السوري ومن الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأود بهذه المناسبة المتاحة أن أوجه الشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة على ما يبذلانه من جهود متواصلة من أجل استتباب الأوضاع في جنوب لبنان على طول الحدود الدولية. إنهم - عسكريين ومدنيين - يبذلون كل ما في وسعهم، وأحيانا في ظل ظروف خطيرة وصعبة، لبلوغ السلام في منطقة مشوبة بعدم الاستقرار، وبالاعتداءات والألغام الإسرائيلية. وعلينا أن نتذكر باحترام وإجلال الذين قضوا في سبيل هذه المهمة النبيلة، وقد بلغ عددهم ٢٤٩ ضابطا وجنديا وموظفا دوليا، والذين أصيبوا في أجسادهم حتى تنتصر مبادئ الأمم المتحدة ويحل السلام بدل العنف والقتال.

والخبرة التي اكتسبها لبنان بالتعاطي والتعاون مع القوات الدولية، والدروس التي تلقنها، والعبر في إنجازاتها وسليباتها، تلقي بالضوء على التساؤلات التي تطرح نفسها اليوم على المجتمع الدولي، بعد أن زادت المهمات التي تُلقى على كاهل هذه القوات وتعددت الظروف التي تعمل في ظلها في مختلف أنحاء العالم.

إن هيئة الأمم المتحدة وإنجاحها مرتبطان برابط وثيق بمدى احترام مبادئها ومدى تعزيزها للقوات المنتشرة على الأرض. وأي تغاض عن احترام المبادئ يؤثر سلبا على هيئة الأمم المتحدة وعلى قدرات قواتها. فالسلاح الحقيقي الوحيد الذي يحميها ويحمي معها السلم الدولي هو السلطة المعنوية التي تتمتع بها الأمم المتحدة، أكثر من أي سلاح آخر.

وعلينا أن نوفر لحفظ السلام كل الإمكانيات والعدد والتدريب الكافي للقادة والجنود والسبل المادية والمعنوية لنجاح القوات دون لجوئها إلى استعمال القوة. ولذلك،

السلام هو احد الركائز الأساسية لصون السلام والأمن الدوليين كما انه جدير بدعمنا.

وفي ذلك الصدد، يؤكد وفدي من جديد على انه لا بد أن تستمر عمليات حفظ السلام في مراعاة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا بد أن تحترم المبادئ الأساسية لحفظ السلام. وبغية تحقيق ذلك الغرض، يتشاطر وفدي الرأي القائل إنه، نظرا لمختلف التطورات التي حدثت في مجال حفظ السلام في الأوقات الأخيرة، فان من المناسب الآن أن تنظر الدول الأعضاء نظرة وثيقة في المسألة وان تقيم الاتجاه الاستراتيجي لعمليات حفظ السلام والاتجاهات في المستقبل، وان تعيد تحديد الطريق إلى الأمام.

وما فتئ حفظ السلام، وسيكون دائما، مجموعة من المهام الهامة والمترابطة التي تقتضي قدرا كبيرا من التنسيق. ومثل أي مجال آخر لعمل الأمم المتحدة، فان حفظ السلام هو أيضا عملية متطورة. وكجزء من ذلك التطور، فقد تزايد حفظ السلام في العقود الخمسة الماضية، ليس من خلال عمل مجلس الأمن فحسب، الذي كلفه الميثاق بصون السلام والأمن الدوليين، بل أيضا من خلال عمل الأمانة العامة والجمعية العامة والهيئات الأخرى. وفي حالة الأمانة العامة، على سبيل المثال، أعد الأمين العام بشكل دوري تقارير خلاقة أسهمت بشكل كبير في تطوير ميدان حفظ السلام وتوجيهه. وفي ذلك الصدد، أصبح تقرير عام ١٩٩٢ الذي حظي بالإشادة "خطة للسلام" (S/24111) وتقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام لعام ٢٠٠٠ (S/2000/809)، الذي يعرف على نطاق واسع بتقرير الابراهيمي، وثيقتين هامتين في تطور وتطوير ممارسة حفظ السلام.

وبالمثل، فان اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة، التي تعمل في إطار بند جدول

من استكمال مهامها ما لم تعمل سائر أجهزة الأمم المتحدة السياسية والدبلوماسية والإعلامية والإثنية والإنسانية يدا واحدة من أجل تسوية المشاكل العالقة. ومهما قدمت القوات الدولية من تضحيات جسام، فإن ذلك لن يكون محسوبا لها إذا لم نبادر في هذه المنظمة إلى أداء واجبنا كاملا لإنجاحها وإحلال السلم أينما حلت هذه القوات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل لبنان على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى وفدي.

أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد إندونيسيا أن يعرب عن تقديره لهذه المناسبة الخاصة التي ابتدتها الرئاسة الباكستانية لمجلس الأمن بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي ذلك الصدد، نشكر وزير خارجية باكستان، معالي السيد خورشيد محمود كاسوري، على تخصيصه الوقت لكي يرأس شخصيا جلسة صباح هذا اليوم. كذلك نشكر الأمين العام على ملاحظاته.

وقبل أن أوصل الإدلاء ببياني، اسمحوا لي أيضا أن أشيد بموظفي الأمم المتحدة الذين، منذ إشراف المنظمة لأول مرة على السلام في الشرق الأوسط عام ١٩٤٨، جادوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام. وتود إندونيسيا أن تذكر المجتمع الدولي بأهمية ضمان ألا ينتسى أبدا الثمن الذي دفعه هؤلاء الرجال والنساء البواسل عنا جميعا.

إن السلام يشكل أحد شواغل الأمم المتحدة. وفي الواقع، يشكل السلام الرغبة الأولى لقلب كل واحد منا. ولذلك السبب يبدأ ميثاق الأمم المتحدة بإعلان قوي عن عزم شعوب العالم على ضمان مستقبل مفعم بالسلام. وفي ذلك الصدد، ما زال صنع السلام يشكل معلما مرغوبا فيه لجهودنا في الأمم المتحدة، واستمرارا لهذه الجهود، الرامية إلى الوفاء بذلك الوعد الذي قطع لأبنائنا ولأنفسنا. وحفظ

يبقى الكثير مما يتعين القيام به لضمان تحقيق السلام المستدام عن طريق بعثات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، من المهم أيضا إيلاء اهتمام للأسباب الجذرية للصراعات.

ويؤيد وفدي المسعى الرامي إلى استعراض فعالية الآليات التي تحكم تخطيط عمليات حفظ السلام وإنشاءها ونشرها وسلوكها. وبالمثل، من المهم إجراء تقييم لمستوى الدعم السوقي والمالي والسياسي المقدم لعمليات حفظ السلام وللمتطلبات في المستقبل.

وأخيرا، فإننا نأمل، سيدي الرئيس، أن يثمر هذا النقاش الحسن التوقيت تحت قيادتكم في إسهامات بناءة وهادفة نحو حفظ السلام على نحو أكثر فعالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى وزير خارجية بلدي، وإلى وفدي.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد دجانغوني - بي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، يشعر وفدي بالامتنان لكم على منحنا هذه الفرصة للمشاركة في الجلسة العلنية لمجلس الأمن ولعرض آرائنا بشأن مسألة هامة بقدر ما هي حسنة التوقيت: إنها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكما نعلم جميعا، فإن باكستان ما فتئت لفترة طويلة إحدى الدول الرئيسية المساهمة بقوات في العمليات التي نتكلم عنها. ومن خلال حضوركم الذي يحظى بتقدير كبير في هذه الهيئة، سيدي الرئيس، فإنكم تظهرون، مرة أخرى، التزام باكستان الثابت بدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبالمشاركة في تضامن نشط وفعال مع البلدان الشقيقة التي ظل السلام والأمن فيها مضطربين بشكل مؤلم. وأشكركم، سيدي، على هذا العرض لمشاعر الرحمة الذي يدعو إلى الاطمئنان.

الأعمال المعنون "استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات"، واصلت التداول في تقرير الإبراهيمي. وطلبت اللجنة الخاصة إلى الأمين العام في تقريرها المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ (A/58/767)، أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ توصياتها، وهو طلب أوفى به الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (A/58/694).

وجاء تقرير الإبراهيمي ردا حسن التوقيت على تحدي تحسين قدرات الأمم المتحدة على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام المتزايدة التعقيد التي نشأت في التسعينيات. ولئن ما زالت التوصيات الواردة في التقرير قيد المناقشة أو التنفيذ، فإنه يجب على الدول الأعضاء والأمانة العامة على حد سواء أن تواصل السعي إلى تحسين التخطيط لعمليات حفظ السلام وسلوكها وإدارتها.

وشكل الإنشاء الناجح لوحدة أفضل ممارسات حفظ السلام قصة نجاح رئيسية لتقرير الإبراهيمي. ولا بد أن نضمن استمرار الوحدة في تجميع أفضل الدروس من العمليات القائمة، والإسراع في الأخذ بتلك الدروس.

واسمحوا لي أن أقول كلمة عن دور المنظمات الإقليمية. يؤمن وفدي بأن من شأن حفظ الأمم المتحدة للسلام أن يوفق في مسعاه بالاستفادة من إمكانية تلك المنظمات في العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار. ونظرا لأن المنظمة الإقليمية هي دائما أقرب إلى مسرح الصراع وتحظى بتفهم أفضل لمنطقتها، فإننا نؤيد إقامة شراكة وتعاون بين تلك المنظمات والأمم المتحدة.

وهدف حفظ السلام هو تحقيق السلام، ولكن هذا السلام لا بد أن يكون مستداما. ولدى إمعان النظر في التطورات الأخيرة بشأن موضوع حفظ السلام، فإن وفدي يرى أنه، بينما أنجز الكثير من العمل المفيد بالفعل، ما زال

ألم يحن الوقت لكي ننتقل من ثقافة رد الفعل، التي تسبب الدمار لنا جميعاً، إلى ثقافة عالمية أفضل للمنع، مثلما أوصى الأمين العام قبل أربع سنوات:

”منع نشوب الصراع يكمن في صميم ولاية الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين [وأن] الإجراءات الوقائية التي يتخذها المجتمع الدولي لمنع نشوب الصراعات يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز السيادة الوطنية للدول الأعضاء“. (S/2001/574، الصفحتان ٣ و ٤)

وأود أن أضيف أن الوحدة في الإجراءات الوقائية – المتخذة في إطار متعدد الأطراف، دعماً للمبادرات الوطنية، واحتراماً للقواعد الدولية، ووفقاً لاستراتيجيات عالمية متسقة – تظل في جميع الأحوال أفضل الطرائق وأقلها تكلفة للترويج لسلم دائم وإشاعة مناخ يؤدي إلى رعاية التنمية البشرية التي تتسم بالاشتمالية والاستدامة على حد سواء. ويرحب وفد بلادي بأن يسهم، في الوقت الملائم، في أي مناقشة تجرى في المجلس في المستقبل بشأن هذا الموضوع.

وبوصف كوت ديفوار، حكومة وشعباً، من المستفيدين من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فهي تود أن تعرب مرة أخرى عن عميق امتنانها للمجتمع الدولي، وخاصة للبلدان الصديقة التي قدمت مفازز للعملية. وتجربتنا الحالية تسمح لوفد بلادي بأن يقر بأنه يجب أن تتخذ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم كل الاحتياطات لكفالة فعاليتها الكاملة في صون السلم وتوطيد أركانه، وأيضاً في مرحلة التعمير الحيوية الأهمية للبلدان والمناطق دون الإقليمية المتضررة.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، التي لا غنى عنها، يجب أن تحظى باسم السلم والأمن الدوليين بالإسهام والدعم والتأييد الاستباقي المتواصل والمقدم في الوقت الملائم

إن الزيادة العددية المتعذر كبتها والتي تكاد تكون أسية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، واستحالة التحكم المتنبأ به في مدتها أو مكائها، وتعقدها المتزايد والأعباء الكلية المتعاظمة التي تفرضها على المجتمع الدولي تطلب منا أن نلقي دورياً نظرة جديدة على المبادئ التي استندت إليها وعلى طرائق عملها وتقييم نتائجها.

بدا سقوط حائط برلين وكأنه إيذان بانتهاء الحرب الباردة والحروب الثورية التي كاد يقتصر تأثيرها على البلدان الوليدة من قبيل كوت ديفوار، التي كانت تخطو خطواتها الأولى في ممارسة سيادتها الوطنية وتنميتها المستقلة. وبدا أن الانتصار المرحب به للديمقراطية التعددية واقتصاد الأسواق المفتوحة وحقوق الإنسان، المعزز بالقوة المؤثرة لعولمة الاقتصادات والثقافات، يضيف لذلك الأمل في السلم الدولي والسلام داخل الدول، من أجل التنمية البشرية الكاملة بالتضامن مع شعوبنا وأمننا موحدة بمصير مشترك. ولسوء الطالع، يجب الآن أن نعيد التفكير.

إن الصراعات المسلحة، يسمى أكثرها بصراعات داخلية، وضعت البلدان النامية في مأزق حرج من الشواغل وردود الأفعال الآنية التي تبعدها بقدر أكبر عن مسار النمو المشترك وتجب جميع جهودها من أجل اللحاق بالأمم الغنية. وتنضب الآن الموارد البشرية والمعنوية والفكرية والمادية والمالية للمجتمع الدولي في سبيل تسوية الصراعات المسلحة، بدلا من المساعدة على تحقيق الأهداف الضرورية للألفية: تخفيض مستدام وبارز للفقر والقضاء على الأمراض الرئيسية المعروفة وسد الفجوة الرقمية وحصول الجميع على المعلومات والمياه الصالحة للشرب والطاقة، على سبيل المثال لا الحصر.

مشاركته في هذا الاجتماع، ونعبر له عن ارتياحنا وتقديرنا للتعاون القائم بين إدارة عمليات حفظ السلام والجهات المعنية في سوريا.

يناقش مجلس الأمن اليوم إحدى أهم الآليات التي تتبعها الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ألا وهي عمليات حفظ السلام، التي مكنت الأمم المتحدة خلال العقود الماضية من احتواء وإنهاء العديد من النزاعات وذلك من خلال نشر عمليات حفظ السلام في العديد من مناطق التوتر والنزاعات في العالم.

ومن هذا المنطلق، فإن عمليات حفظ السلام تشكل أداة هامة للأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن في العالم، وتقوم بدور حيوي وفعال في تخفيف حدة التوتر، وتساهم في تسوية النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. وقد أثبتت هذه العمليات خلال السنوات والعقود الماضية فعاليتها في أداء المهام الموكلة إليها من المراقبة التقليدية لاتفاقات وقف إطلاق النار، إلى التحدي المعقد والجسيم المتمثل في إدارة الأقاليم. وبينت أنها أداة حيوية قادرة على التصدي للأخطار التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

ومن الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة بدأت عملياتها في مجال حفظ السلام قبل ما يزيد على نصف قرن في منطقة الشرق الأوسط. وما زالت تمارس دورها في هذا المجال بمسؤولية كاملة وتؤدي المهام الموكلة إليها بكل كفاءة ودقة. إن الجمهورية العربية السورية تقدر عاليا التضحيات التي قدمها قادة وأفراد ووحدات عمليات حفظ السلام العاملة في العالم بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص. وبالرغم من الدور الهام الذي تقوم به عمليات حفظ السلام، فإنها يجب ألا تكون بأي شكل من الأشكال بديلا عن الحل الدائم للنزاع، فهي إجراء مؤقت لمنع تفاقم النزاعات ريثما

من جميع الدول الأعضاء والافتقار إلى الموارد أو قتلها أو التأخر في توفيرها لبعثات السلام يمكن أن يضر بعمليات السلام الجارية الآن بالإخلال بزخمها والتقليل إلى الحد الأدنى في الكثير من الحالات من فوائد الآثار المتراكمة لنتائجها المحققة بالفعل.

ولئن كان من المستصوب جدا أن تتولى دولة رائدة مسؤولية قيادة التحالف الموكلة إليه أي عملية حفظ سلام يجري النظر فيها، يجب أن نقلل إلى أدنى حد أي تضارب للمصالح في اختيار تلك الدولة واختيار المسؤولين الرفيعة المستوى للبعثة قيد النظر. إن الدعم السياسي الإضافي الضروري من المجتمع الدولي لتنفيذ عملية سلام يجري تعزيزها بعملية حفظ سلام ويجب تقديمه مع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية والمؤسسات القائمة، من دون أي تأثير بخلاف تأثير المجتمع الدولي ذاته. وينبغي لهذا الدعم، بطبيعة الحال، أن يقدم بالتنسيق مع الأنشطة الحاسمة الأهمية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، مثلما ذكر ببلاغة متكلمون سابقون في هذه المناقشة. فنجاح عملية حفظ السلام يعتمد عليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كوت

ديفوار على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلادي.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): السيد

الرئيس، يود وفدي بداية أن يتقدم إليكم بالتهنئة على ترؤس باكستان لمجلس الأمن لهذا الشهر. ونقدر للسيد وزير خارجية باكستان ترؤسه للجلسة الصباحية للمجلس. ولا يفوتنا أن نشكر المندوب الدائم لألمانيا وأعضاء بعثته على الجهود الكبيرة التي بذلوها لإنجاح أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم. كما نشكر الأمين العام للأمم المتحدة على البيان الذي قدمه صباح اليوم. ونشكر السيد غينو على

السلام في العالم. كما نؤكد على أهمية تعزيز الشراكة الثلاثية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والدول المساهمة بقوات في إطار التخطيط للبعثات وتنظيمها ونشرها. ونعتقد أن الآليات التي حددها قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١) سيكون لها دور فاعل في نجاح عمليات حفظ السلام وتحقيق الغايات والأهداف المرجوة منها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية

العربية السورية على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى وفدي. المتكلم التالي ممثل صربيا والجبل الأسود، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كالوديروفيتش (صربيا والجبل الأسود)

(تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لأعضاء الأمم المتحدة عموماً للإسهام في المناقشة بشأن مسألة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تزداد تعقيداً. كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه. وإن وجود وزير خارجية باكستان في الجلسة الصباحية ليؤكد على أهمية هذه المناقشة، فضلاً عن الدور الذي تؤديه باكستان في العديد من عمليات حفظ السلام في شتى أنحاء العالم.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم. وفي إطار المبادئ التوجيهية الممتازة التي قدمتها الرئاسة، أود، من وجهة نظرنا الوطنية، أن أركز بإيجاز على أوجه النجاح والفشل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام اليوم.

إن الأمم المتحدة تضطلع على نحو متزايد بعمليات لحفظ السلام ذات طابع بعيد الأثر ومتعدد الأبعاد. وبعض هذه العمليات يجري تنفيذه جنباً إلى جنب مع قوات إقليمية أو متعددة الجنسيات مفوضة بذلك. وكثير منها يعمل بتعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية، ليوفر بذلك فرصاً مفيدة

يتم التوصل إلى حلول جذرية لها بموجب قرارات الشرعية الدولية. إلا أنها، وللأسف في حالة الشرق الأوسط، أصبحت تقاس مدتها بالعقود، وتجاوزت بالنسبة "لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة" النصف قرن، وأصبح السلام بعيداً بسبب استمرار إسرائيل في سياساتها العدوانية، وعجز مجلس الأمن بشكل خاص عن ممارسة دوره والعمل على تنفيذ قراراته ذات الصلة.

لقد طرحت الرئاسة الباكستانية في الورقة التي قدمتها لهذا النقاش المفتوح أسئلة وآراء تتسم بالأهمية والموضوعية. ولا شك أن إتاحة الفرصة أمام دولنا لإبداء آرائها ستكون مساهمة جديّة أخرى في إجراء تقييم جماعي للتوجهات الاستراتيجية لعمليات حفظ السلام واتجاهات المستقبل. ولا بد من التنويه هنا بالدور الهام جدا الذي تقوم به اللجنة الخاصة بعمليات حفظ السلام في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، سواء في رسم السياسات العامة للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام أو في وضع حلول للمسائل القائمة.

والجمهورية العربية السورية تولى أهمية كبيرة لمسائل الالتزام بالمبادئ والتوجهات العامة لعمليات حفظ السلام، والنشر السريع، والتوظيف، وتسديد المتأخرات المالية المستحقة للدول المساهمة بقوات. وفي هذا المجال، نؤكد على ضرورة أن تنفذ عمليات حفظ السلام بالولاية المناطة بها، وأن تحترم المبادئ الأساسية الواردة في الميثاق، ومن بينها احترام مبدأ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وأن تكون ولاياتها واضحة وذات إطار زمني محدد.

من جهة ثانية، نؤكد على ضرورة تعزيز التدابير والإجراءات الأمنية لمقار بعثات الأمم المتحدة بغية ضمان سلامة وأمن الأشخاص الذين كرسوا حياتهم من أجل تحقيق

ومما يزيد من تفاقم انعدام الأمن تلك الكمية الكبيرة من الأسلحة الصغيرة الموجودة في الإقليم بصورة غير مشروعة. وكشف مسح بشأن الأسلحة الصغيرة، بعنوان "كوسوفو والبنديقية"، أجري في عام ٢٠٠٣ بطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن أن إجمالي عدد البنادق الموجودة في حيازة مدنيين في كوسوفو يمكن تقديره بما يتراوح بين ٣٣٠ ٠٠٠ و ٤٦٠ ٠٠٠ بنديقية، وإن حيازة معظمها إن لم يكن كلها غير قانونية. ومن الواضح أنه يصعب تصور أن يكون ذلك أساساً لبناء سلام دائم ومجتمع ديمقراطي ينعم بالاستقرار.

وفي موضوع متصل بذلك، أود أن أذكر المجلس بأن القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، عن ضمان دور فعال لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، شدد على الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، يوصي تقرير الإبراهيمي بتحول عقائدي في اتجاه زيادة التركيز على تعزيز مؤسسات سيادة القانون وتحسين احترام حقوق الإنسان في بيئات ما بعد الصراع. وهذا دليل على وجود إدراك متعاضم بأن تحقيق سيادة القانون يشكل جانباً رئيسياً في عمليات حفظ السلام، حيث بينت تجربة كل مجتمعات ما بعد الصراع أن السلام المستدام لا يمكن بناؤه في غياب سيادة القانون.

ونعتقد أن هذا الجانب الجوهرى لحفظ السلام يمكن أن يحدد نجاح أو فشل بعثات حفظ السلام، لأنه يشكل العنصر الأساسي في استراتيجية لتسوية الصراعات على المدى الطويل. ومن الواضح أن هذه مهمة صعبة. فبعد أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس في كوسوفو وميتوهيا، ألقى القبض على أكثر من ٢٠٠ شخص من مرتكبيها، ولكن وفقاً لأفضل المعلومات المتوفرة لدينا، لم يوجه الاتهام إلا إلى نفر قليل جداً منهم، إن كان قد وجه أي اتهام. وحتى قبل تلك الأحداث، لم يقدم إلى العدالة أحد

للتصدي للتحديات التي تنطوي عليها عمليات حفظ السلام المعقدة، على ضوء الخبرات التي اكتسبتها تلك المنظمات في مناطق معينة، وقدرتها على اتباع نهج أكثر محلية ويتسم بالحساسية.

وعلى مدى خمس سنوات، استضاف بلدي عملية من هذا القبيل - وأقصد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ورغم أنها كانت، رسمياً، عملية لحفظ السلام، فهي، عملياً، بعثة معقدة انخرطت في بناء السلام بعد الصراع. وبالتالي، اسمحو لي أن أتناول بعض القضايا الأساسية المتعلقة بحفظ السلام التي أبرزتها تجربتنا.

عمليات حفظ السلام، بطبيعتها، تستهدف تحقيق الأمن بغية إيجاد أساس قوي للاستقرار لأمد طويل. وهذه مهمة ليست خالية من المشاكل. فالظروف الأمنية المخوفة بالمخاطر التي يجري حفظ السلام فيها عموماً تكون متفجرة بشكل خاص في حالات الصراع الداخلي، حيث لا تخضع العناصر المسلحة غالباً إلا لسيطرة جزئية، وحيث يكون هناك الكثير من المخربين الذين قد يستغلون ما يعتبرونه ضعف الأمم المتحدة في إخراج عملية السلام عن مسارها. ومع ذلك، لا شك أنه بدون الأمن، لن يكون هناك استقرار وستكون الفرصة ضئيلة جداً لبناء مؤسسات ديمقراطية.

وللأسف، لم يتحقق الأمن في كوسوفو وميتوهيا. فبعد سنوات من الهجمات المنتظمة بدرجة أو بأخرى على الطوائف العرقية من غير الأغلبية، شهدنا في آذار/مارس موجة من العنف المنظم والوحشي بدوافع عرقية، وفي أقل من ٤٨ ساعة، قتل وأصيب كثيرون، كما تعرض أفراد قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة لهجمات عنيفة، وأحرقت قرى بأكملها، كما دمرت مواقع دينية وثقافية مسيحية - يعود كثير منها إلى التراث الثقافي العالمي. والأهداف كانت أفراد الطوائف العرقية من غير الأغلبية، لاسيما الصرب.

٤٠ ٠٠٠ من العسكريين وأفراد الشرطة منذ عام ١٩٥٨، للمساعدة على إحلال السلام في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، وفقد ٤٣ من شباب مواطنينا أرواحهم في سبيل الواجب.

وحفظ السلام أداة لتحقيق السلام، وليس دواء لكل الأوجاع. ولكي يدوم السلام، ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي الدول التي المنكوبة بالصراعات وغيرها من الدول المعرضة لها على مجابهة الأسباب الجذرية للصراع، وهي الفقر والأمية والمرض والظلم.

ومن الأمور الجوهرية لفعالية حفظ السلام وجود مزيج أمثل من الموارد البشرية والمادية والمالية وشراكة خالية من المشاكل بين الدول التي تقدم هذه المساهمات. وينبغي للأمم المتحدة، وهي عنصر محوري في هذه الشراكة من أجل السلام، أن تسد فجوات الموارد وتدير البعثات بحيث تحدث النتائج المرغوبة.

ولا بد لمجلس الأمن من التصدي للأزمات في الوقت المناسب، وبالطريقة الملائمة، وعلى نحو موضوعي. ويجب أن تصاغ ولاياته وفقاً للوقائع في الميدان، وتحدد لها أهداف قابلة للتحقيق، واستراتيجيات واضحة للدخول والخروج، وجداول زمنية عملية. ويمكن أن تساعد الدروس المستفادة أيضاً في تلك العملية.

ويجب الأخذ بالتخطيط المتكامل تماماً للبعثات تعزيزاً للتفاهم والتعاون والإحساس بالامتلاك بين جميع الجهات الفاعلة المشتركة في البعثة. وينبغي أن لا تقتصر فرقة العمل المتكاملة التابعة للبعثة على إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بل أن تضم أيضاً أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات. كما يجب أن يتسم هيكل القيادة والسيطرة في البعثة بالكفاءة والفاعلية، وبطبيعة الحال، بالشمول. وينبغي أن يتحدد تشكيل موظفي البعثات والمقر

من مرتكبي الجرائم ذات الدوافع العرقية - تستوي في ذلك جرائم القتل وإشعال الحرائق أو غيرها - التي ارتكبت منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونتيجة لذلك، نشأت ثقافة الإفلات من العقاب التي تكتنف العنف ضد الأقليات وتزيد من حدة انعدام الأمن وتقلل من إمكانية عودة ربع مليون من اللاجئين والنازحين الذين اضطروا إلى الفرار من الإقليم بعد وصول بعثة الأمم المتحدة.

وعليه، فمن الواضح تماماً أن التركيز على حماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات يستدعي تعزيزه بالضرورة في عمليات حفظ السلام. ومن الواضح كذلك أن الحالات التي لا يرسخ فيها الحق الأساسي في الحياة للطوائف العرقية من غير الأغلبية ليست بيئة مؤاتية لبناء المجتمع وإجراء مناقشات شاملة حول المسائل السياسية الرئيسية.

ولو كان تحقيق الاستقرار لأجل طويل والتوصل إلى تسويات سياسية دائمة هو الهدف النهائي لانخراط الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام، لاحتجنا إذاً إلى مزيد من العزم والاتساق في معالجة تلك المسائل، لا من جانب حفظة السلام أنفسهم فحسب، بل وبالدرجة الأولى أيضاً من جانب مجلس الأمن الذي يحدد ولايتهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن التهئة لكم يا سيدي على الكيفية الممتازة التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن. وأشكركم أيضاً على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وعلى ورقة المعلومات الأساسية الرائعة التي أعددتوها لهذا الغرض.

وتعرب نيبال عن التزامها تجاه السلام العالمي وحفظ السلام. والتزامنا واضح ودائم. وقد أسهمنا بما يزيد على

وعندما ينفذ الاقتراح الذي قدمه الأمين العام مؤخراً فإنه سيعزز سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمن مبانها. وينبغي أن تفعل المنظمة المزيد لتحقيق ذلك الهدف الأسمى، وينبغي تقاسم التكلفة مع الوكالات المستفيدة والبلدان المضيفة.

وعلى صعيد آخر، ينبغي للأمم المتحدة تعزيزاً لأمنها أن تحافظ على صورتها بوصفها جهة فاعلة غير متحيزة وموضوعية. ويجب أن تكون حكماً موضوعياً في أمور السلام والتنمية، وأن تراها على هذا النحو جميع الدول والشعوب التي تحترم القانون.

وتعتقد نيبال أن جميع الموارد البشرية والسوقية والمالية ضرورية لبعثات حفظ السلام. ولكن الأرواح البشرية التي تدخلها البلدان المساهمة بقوات إلى المعادلة الخاصة بهذه الشراكة من أجل السلام ينبغي أن تلقى ما هي جديرة به من الاحترام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل نيبال على الكلمات الودية التي وجهها لوفدي.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم التهئة لكم يا سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل لأعمال المجلس.

وتتسم هذه المناقشة المفتوحة حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأهمية كبرى لأن المنظمة تضع الخطط في الوقت الراهن لأربع بعثات جديدة لحفظ السلام على الأقل وتفكر في احتمال توسيع نطاق أنشطتها في العراق. وتعد هذه المناقشة في وقت تثار فيه تساؤلات حول فعالية عمليات حفظ السلام الحالية في أفريقيا وآسيا وأوروبا وحول الطرق والوسائل لتحسينها. كما يجري عقدها

الرئيسي، بمن فيهم من يشغلون المناصب العليا، وفقاً لمبادئ النوعية، والعدالة، والتمثيل.

ولبناء قدرات في مجال الانتشار السريع، يلزم تعزيز الترتيبات الاحتياطية ومخزونات النشر الاستراتيجي. وينبغي تزويد الدول الفقيرة بالموارد حتى تستطيع أن تبقي على قوة الوحدات الاحتياطية التي تتعهد بها جاهزة للانتشار. وينبغي تخزين لوازم كافية في برنديزي لبدء بعثتين في وقت واحد، إحداها كبيرة والأخرى متوسطة الحجم. ومن الواضح أن جميع البلدان يجب أن تدفع اشتراكها المقررة في بعثات حفظ السلام بالكامل وفي مواعيدها. ولتعزيز بدء تشغيل البعثات، ينبغي مضاعفة الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

والمشاريع ذات الأثر السريع ضرورية لكسب قلوب الناس وعقولهم في منطقة البعثة وينبغي أن تكون متسقة مع أولويات التنمية المحلية. وينبغي أن تتبع كل بعثة من بعثات حفظ السلام بعثة أصغر لتحقيق الاستقرار من أجل مساعدة البلد الخارج من صراع للوقوف على قدميه. ومن المكونات الرئيسية في البعثات لاتقاء الانتكاس والعودة إلى العنف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويمكن أن يشكل نقل المقاتلين السابقين إلى جهاز أمني يعاد تشكيله وإدماجهم في هذا الجهاز جزءاً من الحل في هذا الصدد.

والتعاون الإقليمي ذو أهمية كبيرة من منطلقين. فهو، أولاً، بالغ الأهمية لوقف انتشار الصراع من بلد لآخر والتصدي للأسباب الجذرية للصراع. وينبغي أن يطلب مجلس الأمن إلى البعثات المتجاورة أن تنسق تنفيذ العناصر المشتركة من ولاياتها. وهو، ثانياً، بالغ الأهمية لإيجاد التعاضد القائم على تقاسم التدريب والخبرة الفنية، بل ومنظومات الأسلحة المتوافقة، في بعض الحالات، فضلاً عن أهميته في بناء القدرات الإقليمية لتوفير القوات ونشرها على وجه السرعة، وزيادة هذه القدرات.

على الاكتفاء الذاتي في هذه المناطق. ويود وفدي في هذا الصدد أن يثير بضع مسائل يعتقد بأنها يمكن أن تعتبر من العناصر اللازمة للتدخل الفعال.

أولاً، لا بد من مراعاة مسألة إضفاء الطابع الإقليمي على الصراع أو البعد الإقليمي للصراع لدى تخطيط عمليات حفظ السلام. وتعتبر الجماعات المسلحة العابرة للحدود والاتجار غير المشروع والشبكات الاجتماعية عبر الحدود من المسائل التي ينبغي ألا يتغاضى عنها لدى النظر في تهيئة بيئة آمنة وتقديم المساعدة الإنسانية ونزع السلاح والتسريح والإدماج. وقد ثبت أن هذا النهج، بالرغم من تعقده البالغ، أكثر فعالية إذا نظر في تأثيره من جميع جوانبه في عمليات كالتجربة تجري مناقشتها حالياً من أجل السودان.

ثانياً، تطورت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العقد الماضي إلى بعثات متعددة الوجوه والأبعاد. ومع ذلك، ربما حان الوقت للتفكير كذلك في فكرة إنشاء عمليات متعددة المراحل، يجري فيها التخطيط مسبقاً للتطوير التدريجي من حفظ السلام إلى بناء السلام، كجزء من أي عملية. وإلى جانب إتاحة الفرصة لتحسين التخطيط للانتقال من المرحلة العسكرية إلى مرحلة التنمية لأي عملية من عمليات حفظ السلام، فإن هذه العمليات ستبعث بالرسالة المناسبة إلى المجتمعات التي مزقتها الحرب عن التزام المجتمع الدولي الموثوق بالمساعدة على إعادة بناء اللحمة الاجتماعية للبلد بطريقة تمكن من الحفاظ على السلام الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس ومن تقدم البلد على طريق الديمقراطية وسيادة القانون من تلقاء ذاته.

وقد يؤدي تحديد الحالة النهائية التي ترمي عملية حفظ السلام إلى تحقيقها إلى وضع الخطة السليمة للبرامج والمشاريع التي يتعين تنفيذها على الأرض. ولا يسعنا في هذا الصدد أن نبالغ في توكيد الحاجة إلى تحقيق نتائج ملموسة

والمنظمة تسير أولى خطواتها لمواجهة تحديات التنمية والأمن في مناطق الصراع من خلال نهج متكاملة لبناء السلام.

ولا جدال في أن عمليات حفظ السلام قد قطعت شوطاً بعيداً خلال العقد الماضي، فتتطور من عمليات حفظ السلام التقليدية لتصبح عمليات بالغة التعقيد تتضمن إدارة الصراعات، وبناء الثقة، وبناء السلام بعد الصراع. وقد وجدت الأمم المتحدة نفسها أحياناً عن غير قصد تضطلع بمهام حفظ السلام في مواقف معقدة نوعاً ما، مما أثار الشكوك في مشروعية ونجاح ما تتخذه من إجراءات تحت هذه الظروف. وبالرغم من أن جميع تلك المسائل قد جرى تحليلها على النحو الواجب من جانب الفريق الرفيع المستوى الذي يرأسه السيد الأخضر الإبراهيمي، وانعكس ذلك لاحقاً في تقريره المؤرخ آذار/مارس ٢٠٠٠ (S/2000/809)، ما زلنا نفكر ملياً في تلك القضايا ذاتها حين تثار مسألة عملية جديدة من عمليات حفظ السلام.

وتسير أرمينيا خطواتها الأولى في هذا المجال. ففي عام ٢٠٠٣، اتخذ بلدي قراراً بالمشاركة في عملية حفظ السلام بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو. ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٤، تعمل فصيلة قوامها ٣٤ موظفاً لحفظ السلام من القوات المسلحة الأرمينية كجزء من القوات اليونانية في اللواء المتعدد الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة ضمن قوة كوسوفو. وفي عام ٢٠٠٣، استضافت أرمينيا عمليات الشراكة من أجل السلام - التي تعرف باسم أفضل جهود التعاون لعام ٢٠٠٣ - التي يتمثل هدفها الرئيسي في تخطيط التفاعل بين دول الشراكة أثناء عمليات حفظ السلام.

وعندما يصبح جزءاً من مجتمع دولي يسعى إلى تحقيق السلام في مختلف أنحاء العالم، فإننا نود أن نتأكد من أن الجهود تبذل على أفضل وجه وأن تكافأ بإنشاء سلام قائم

من الصومال إلى أنغولا إلى الصحراء الغربية إلى تيمور - ليشتي على التزامنا القوي والمطرد بالأمم المتحدة وبدورها في صون السلم حول العالم. وفي حين أن ولاية الأمم المتحدة تمتد لتشمل تقريبا كل جانب من جوانب الحياة الدولية، فإن حفظ السلام لا يزال أكثر مسؤوليات المنظمة جلاء وشهرة وأكثر الأنشطة التي يكرس لها معظم موارد المنظمة. ويعتبر أداء عمليات حفظ السلام بصفته هذه بمثابة المعيار الرئيسي الذي يحكم المجتمع العالمي. بموجبه على أهمية الأمم المتحدة ومصداقيتها.

وتود جمهورية كوريا أن تشيد بإدارة عمليات حفظ السلام لما تبذله من جهود لا تعرف الكلل لتعزيز قدراتها التنفيذية والإدارية. وبالرغم من التقدم الهام الذي أحرزته عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والدروس القيمة العديدة التي استفادت منها من نكسات وإنجازات الماضي في ميدان حفظ السلام، تواجه هذه العمليات تحديات متعددة. وكلما ازداد الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وازداد تعقدها، كلما ازداد إرهاق موارد المنظمة. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة المترامية في عمليات حفظ السلام المتعددة الأطراف من جانب تحالف الراغبين في البلقان وأفغانستان والعراق تؤدي إلى زيادة تقييد توفر القوات الأكثر قدرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت نفسه، أدت بيئات العمليات المعادية والخطرة إلى إثارة قلق خطير إزاء سلامة وأمن حفاظ السلام.

وفي ضوء هذه التحديات، تود جمهورية كوريا أن تبدي الملاحظات التالية.

أولا، إن التحديات الرهيبة التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتطلب تحسين الفعالية والكفاءة التنفيذية من خلال إجراء تحسينات مستمرة في تخطيط

لكيلا يخبو الأمل وللحيلولة دون استئناف الصراع. وقد تكون المشاريع السريعة الأثر من السبل التي قد تحدث أثرا في حياة الشعب وبالتالي في تفكيره.

ثالثا، ندرك أن هذا النوع من التخطيط يتطلب إجراء تحليل مناسب للحالة على الأرض وللأسباب الرئيسية للصراع، ومع ذلك فإننا نعتقد بأنه ينبغي أن يحتل الأولوية لدى النظر في أي عملية لحفظ السلام في المقام الأول. وتدل الخبرة على أنه لا يمكن أن تنجح أي عملية، إذا لم تتصدى لمعالجة المظالم والأسباب المتأصلة للصراع ولم تراع قواه المحركة.

وإن أي فهم شامل لنطاق التحديات الأمنية والإنمائية في مناطق الصراع، بالإضافة إلى وضع برامج تستند إلى هذه الحقائق وإلى أسوأ التصورات في بعض الأحيان، لا إلى النماذج النظرية لأفضل الافتراضات، قد يساعد على تلبية الحاجة إلى إجراء تحسين عاجل للطرق التي تتعامل فيها الأمم المتحدة مع حالات الصراع. وإن احترام التعهدات التي يعلن عنها، سياسية كانت أم مالية، يساعد على تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة قادرة على النجاح في الوفاء بولايتها التأسيسية وهي "إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أضرم صوتي إلى من سبقني من المتكلمين في التوجه بالشكر لكم سيدي، لإجراء هذه المناقشة العلنية بشأن عمليات حفظ السلام.

وتولي جمهورية كوريا اهتماما بالغا لعمليات حفظ السلام بوصفها أداة حيوية للأمم المتحدة في الوفاء بمسؤولياتها الرئيسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. وتشهد مشاركتنا الفعالة في مختلف عمليات حفظ السلام،

مالية هامة. وهذا التعامل بلطف من شأنه أن يساعد هؤلاء المساهمين الماليين في تعبئة قواعدهم الجماهيرية الداخلية دعما لتخصيص مساهماتهم المالية من الميزانية في الوقت المناسب.

ختاما، تود جمهورية كوريا أن تشيد بشجاعة وتفاني جميع الموظفين الذين خدموا أو يخدمون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أرجاء العالم، ولا سيما الذين قدموا أسمى التضحيات، حيث ضحوا بأرواحهم لقضية السلام النبيلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على كلماته الطيبة الموجهة إلى وفدي.

أعطي الكلمة الآن للسيد جان - ماري غينو، الذي جلس بصبر طوال مناقشتنا الواسعة، وأرجو منه أن يقدم تعليقاته على مختلف المواضيع التي أثيرت في هذه المناقشة.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): أتوجه بشكري إلى باكستان على تنظيم هذه المناقشة في فترة حاسمة من عمليات حفظ السلام. إن مشاركة ما لا يقل عن ٤٣ بلدا في هذه المناقشة تدل على الأهمية التي يوليها أعضاء المنظمة لحفظ السلام. وكان من المشجع للغاية، خلال يوم المناقشات هذا، أن نسمع الكثير جدا من كلمات التشجيع والدعم لعمل إدارة عمليات حفظ السلام و - أقول، على نحو أكثر أهمية - لزملائنا في الميدان الذين يدعمون المثل العليا للميثاق.

إن أفكارا ومقترحات عديدة وجوهرية للغاية قد أعرب عنها خلال اليوم. وفي هذه الساعة المتأخرة لا أعتقد أنه ينبغي لي أن أعلق على كل فكرة أعرب عنها خلال المناقشة. وسمحوا لي أن أقول فقط إنني قطعاً سأتابع بعناية كل الأفكار التي نوقشت اليوم. وفي هذه الساعة أود أن أذكر خمس نقاط قصيرة فقط.

أولا، ثمة نقطة وردت في العديد من البيانات: إن على المنظمة - التي صيغت قواعدها ولوائحها، رغما عن

عملياتها لحفظ السلام وتنظيمها وتدريبها ودعمها السوقي وإدارتها.

ثانيا، نود أن نؤكد أهمية تمكين المنظمات الإقليمية وضرورة إجراء توزيع أمثل للمسؤوليات والشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونظرا لاستمرار الحاجة الملحة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، فإننا نولي اهتماما خاصا لتمكين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية بغية الاستفادة من قدراتها الفريدة والتكميلية. ونود أن نعرب في هذا الصدد عن تأييدنا لإنشاء أنواع جديدة من الشراكات وترتيبات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. كما نرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأفريقية من أجل تعزيز وتكثيف أنشطة منع الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام ونؤيد هذه الجهود.

ثالثا، نظرا لشدة قيود الموارد التي تواجهها الأمم المتحدة حاليا، فإن المنظمة ليست في وضع يمكنها من حل كل صراع ينشأ حول العالم. وبدلا من ذلك، يتعين على المنظمة أن تركز جهودها على الحالات التي تتمتع بقوة نسبية زيادة على العناصر الفاعلة الأخرى وحيث تتوفر لها فرصة معقولة لإحداث تأثير على الأرض. أما الصراعات التي تحتاج إلى رد قوي أو سريع يتجاوز قدرة الأمم المتحدة فيمكن إحالتها لتحالفات الراغبين أو للمنظمات الإقليمية.

وأخيرا، وفي ضوء التصاعد المثير للطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي يتوقع في الأشهر والسنوات القادمة، فإن إحدى مهام المنظمة تتمثل في تجنيد قوات مدربة تدريباً جيدا ومجهزة تجهيزا مناسباً وتحلى بانضباط عال. وهناك تحد آخر يتمثل في ضمان الموارد المالية اللازمة لتلبية الزيادة الناجمة في تكاليف حفظ السلام. ونؤكد في هذا الصدد أهمية تشاور مجلس الأمن مع المساهمين الرئيسيين بالمال قبل اتخاذ القرارات التي تترتب عليها آثار

التكامل هذه تعمل بالفعل وشهدت بعض التحسينات الجديدة للغاية. والحقيقة المتمثلة في أن نائب الممثل الخاص للأمين العام - أو أحد نواب الممثلين الخاصين للأمين العام في بعثة متعددة الأبعاد - هو في أغلب الأحيان المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية أيضا، تُوفر نوع تكامل وجود الأمم المتحدة الميداني الذي يجعل أداءنا أكثر فعالية. وفيما يتعلق بالقر، فإن العديد من المتكلمين شدد على ضرورة تحسين أداء فرقة العمل المتكاملة التابعة للبعثة لجعلها أكثر فعالية. ويتعين علينا، في المقر، أن نعمل بجهد أكبر للجمع بين أجزاء المنظومة بأكملها.

ثالثا، هناك حاجة إلى إقامة شراكات أقوى. وهذا، على نحو ما، توسيع لنقطتي السابقة. وإذ تواجهنا هذه التحديات الهائلة، فإننا لن ننجح ما لم نعبئ كل الموارد، ليس في إطار منظومة الأمم المتحدة فحسب، ولكن من جميع الدول الأعضاء. وهذا يعني مزيدا من التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات، ومزيدا من التفاعل مع المساهمين الماليين الرئيسيين، ومزيدا من التفاعل مع مؤسسات بریتون وودز، ومزيدا من التفاعل مع المنظمات الإقليمية. ونحن نؤمن بإيمان راسخا بالشفافية في إيجاد مزيد من السبل لتقوية العلاقات حتى يكون للدول الأعضاء فهم أفضل لماهية احتياجاتنا - وما هي أوجه ضعفنا، حتى يمكن أن تصحح هذه. وأعتقد أن من مصلحتنا جميعا أن نتفاكر مع الدول الأعضاء بأكثر الطرق شفافية بشأن شواغلنا واحتياجاتنا.

رابعا، أيا كان التحسين الذي يمكن أن نحدثه في إدارة عمليات حفظ السلام، فإن غاية كل جهودنا هي التزام عضوية الأمم المتحدة عموما. وهذا أقصى ما يبلغه جهد الأمانة العامة للأمم المتحدة. ليس هناك جيش احتياطي. وهذا يعني أنه يجب أن يكون هناك تحسين في نظام الترتيبات الاحتياطية ليكون شيئا فعالا حقا وحتى يتسنى إعداد الترتيبات مسبقا لنستطيع تعبئة الموارد العسكرية سريعا. إننا

كل شيء، لإدارة أنشطة المقر - أن تكيف القواعد واللوائح التي تحكمها لتفي بمتطلبات العمليات الميدانية، التي غالبا ما تكون مختلفة تماما عن احتياجات المقر. والحاجة إلى توفير وسائل مرنة للتمويل المبكر، واستكمال مخزون الاحتياطي الاستراتيجي، وإمكانيات وفورات الحجم من خلال تقديم خدمات مشتركة، تمثل بعض الأفكار التي تحتاج إلى مزيد من البلورة. وأود أشدد على أن إدارة عمليات حفظ السلام تدير الآن أكثر من ١١ ٠٠٠ موظف مدني. وإنني لا أتكلم عن الأفراد العسكريين أو أفراد الشرطة، وإنما عن الموظفين المدنيين فقط. إنهم أكثر من ١١ ٠٠٠، وذلك العدد يمكن أن يرتفع إلى ١٥ ٠٠٠. وهذا أكثر من الأمانة العامة برمتها. ونرى كل يوم أن القواعد واللوائح التي تحكم شؤون هؤلاء الموظفين - الذين يعملون جنبا إلى جنب مع موظفين من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها في الميدان - ليست مكيفة دائما لعملهم الميداني. وهذه واحدة من المسائل العملية التي ينبغي أن تعالج إذا أردنا أن نخدم أفضل الناس وأذكارهم في عملياتنا الصعبة لحفظ السلام.

ثانيا، إن إدارة عمليات حفظ السلام في الوقت الذي يصبح فيه حفظ السلام متعدد الأبعاد على نحو متزايد، لا تريد - ولا ينبغي لها - أن تصبح مثل رجل يمتحن كل صنعة، إذا جاز التعبير. وللإدارة قدرات أساسية تحتاج إلى تعزيزها ومواصلة تعزيزها، ولكن ينبغي لها حقا أن تعمل كأداة للتكامل، مستفيدة من موارد وقدرات وطاقات وخبرات منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وإن استراتيجيتنا قطعا ليست محاولة تكرار الكفاءات والخبرات الموجودة خارج الإدارة، بل للاستيثاق من أن لدينا المدخل الصحيحة حتى نتمكن من أن نعبئ بطريقة فعالة كل هذه الموارد الموجودة فعلا في إطار المنظومة أو، أحيانا، في إطار الدول الأعضاء، وحتى يمكن أن تصبح هذه الموارد جزءا من خطة شاملة ومنسجمة. وفي الميدان، أعتقد أن وظيفة تحقيق

سلاما قد تم فرضه، وتم تعزيزه بعمليات لحفظ السلام، لن يتجذر ما لم تكن هناك تنمية. وبالتالي فإن العلاقة المشدودة التي تُلاحظ أحيانا بين حفظ السلام والتنمية ليست في الحقيقة علاقة مشدودة. ولن ترى استثمارا ومساعدة إنمائية في بلد يتلى بالصراع. ولكنك لن ترى سلاما مستداما ما لم تصاحب بعثة حفظ السلام استراتيجية حقيقية أوسع نطاقا.

إن حفظ السلام جسر هش نحو السلام. وذلك الجسر ضروري. ولكن ما لم يقيم على أساس استراتيجية أوسع نطاقا، وما لم تضمن الدول الأعضاء أن البلد المتبلى بالصراع يتلقى دعما أكبر بكثير من الدعم الذي يمكن لحفظة السلام تقديمه، فلن يثمر في الحقيقة استثمارنا المكلف في حفظ السلام. وأود أن أختتم عند تلك النقطة. أحيانا نشعر بأن اليد اليسرى تجهل ما تفعله اليد اليمنى. واليد اليسرى تستثمر في حفظ السلام، وهذا استثمار هام وضروري. ولكن لا بد من استكمال ذلك الاستثمار باستثمارات أكبر. وليس الأمر اختيار بين هذا أو ذاك؛ فأخشى أنه لا بد من الاثنين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على ملاحظاته وتوضيحاته فيما يتعلق بالمناقشة التي أجريناها.

عقب المشاورات التي أُجريت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس.

”يشير مجلس الأمن إلى مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ويؤكد من جديد التزامه بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما التزامه بالاستقلال السياسي لجميع الدول وبسيادتها وسلامتها الإقليمية، في جميع ما يضطلع به من أنشطة لحفظ السلام وبناء السلام،

ندرك مدى أهمية ذلك. ونحتاج إلى قدرات أكثر تحديدا. وقد ذكر الأمين العام هذا الموضوع صباح اليوم في بيانه. وهذا يعني أننا، في البيئات العسكرية التي تشكل تحديا، نحتاج إلى الحصول من الدول الأعضاء على نوع القدرات التي نبحثها الآن في أغلب الأحيان ممطوطة. إننا نحتاج إلى قدرات تمكينية ومضاعفات للقوة، تضاعف، كما يوضح الاسم، قدرة قوة ما أكثر بكثير من الأعداد الموفرة؛ إننا نحتاجها في الحالة الراهنة.

ونقطتي الأخيرة نقطة أوسع: إن النجاح الطويل الأجل يقتضي أن تصاحب عمليات نشر قوات حفظ السلام استراتيجية أوسع وأن تكون العمليات جزءا لا يتجزأ من تلك الاستراتيجية. وقد شدد الكثيرون على ضرورة عدم تحويل قوات حفظ السلام إلى وجود طويل الأجل. يجب أن يكون حفظ السلام مرحلة في عودة السلام. ويجب أن يكون حفظ السلام أقصر ما يمكن. ويجب ألا يكلف حفظ السلام أموالا طائلة، لأن الموارد، المالية والبشرية على السواء، ليست غير محدودة. وأود أن أدلي بتعليق هنا. نعم، من المحتمل، إذا ما أنشئت ولايات لبعثات جديدة، أن تبلغ ميزانية حفظ السلام 4 بلايين دولار. وهذه أموال كثيرة. ولكن يمكن النظر إليها بطرق عديدة. إن أربعة ملايين دولار أقل من نصف الواحد في المائة من الإنفاق العسكري العالمي. ورغمما عن كل شيء، نجد أن معظم تكاليف حفظ السلام نفقات عسكرية، وعليه فإن الإشارة إلى الإنفاق العسكري ذات مغزى. إنها تعني أن نسبة مئوية ضئيلة جدا من مجموع الإنفاق العسكري توجه إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. في الوقت ذاته، أسلم بأنه لدى المقارنة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن 4 بلايين دولار مبلغ كبير جدا، أي أنه مال كثير مقارنة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام لو أن هناك صراعا. ولا يمكن أن يبدأ السلام لو أن هناك صراعا. ولكن

المتاحة للعمليات القائمة وبالإدارة الفعالة لهذه العمليات عند تلبية الطلب على إنشاء عمليات جديدة لحفظ السلام. ويؤكد المجلس في الوقت نفسه ضرورة إدارة الموارد بشكل يتسم بالكفاءة والفعالية.

”ويناشد مجلس الأمن الدول الأعضاء المساهمة بمستويات كافية من القوات المدربة وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، بمن فيهم ذوو القدرات والمهارات المتخصصة، مع مراعاة الحاجة إلى زيادة نسبة الموظفين في جميع مستويات صنع القرار، فضلا عن حشد الدعم السوقي والإداري للشروع بصورة مثلى في عمليات متعددة، وتنفيذ ولاية كل عملية منها بصورة فعالة. ومن شأن تعزيز قدرات الأمانة العامة وترشيد استخدامها بكفاءة أن يشكل عنصرا حيويا في هذه الاستجابة.

”ويؤكد مجلس الأمن أيضا ضرورة تحسين التخطيط المتكامل للبعثات وتعزيز قدرة الانتشار السريع للأفراد والعتاد من أجل كفاءة بدء عمليات حفظ السلام. ومن الضروري لتلبية الطلبات الحالية والمستقبلية أن يجري سد النقص، بشكل كاف وفي الوقت المناسب، في مخزون الاحتياطي الاستراتيجي للانتشار.

”ويسلم مجلس الأمن بضرورة العمل، حسب الاقتضاء، مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وضرورة الترتيبات المتعددة الجنسيات في عمليات حفظ السلام، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بغية كفاءة تكامل القدرات والنهج قبل نشر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأثناء نشرها وبعد انسحابها.

وضرورة أن تمثل الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

”ويدرك مجلس الأمن، على نحو ما تؤكدته التجارب، أن عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة تؤدي دورا حاسما في صون السلام والأمن الدوليين، ومنع نشوب الصراعات واحتوائها، وتعزيز الامتثال للمبادئ الدولية وقرارات مجلس الأمن، وبناء السلام في حالات ما بعد الصراع.

”ويلاحظ المجلس كذلك أن مجلس الأمن يكلف بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بولايات صعبة ومعقدة بشكل متزايد، ويسلم في هذا الصدد بضرورة الاستعراض المستمر لما تقوم به الأمم المتحدة من حفظ للسلام.

”ويلاحظ مجلس الأمن أنه، إضافة إلى عمليات حفظ السلام القائمة التابعة للأمم المتحدة والبالغ عددها ١٤ عملية، شهد الطلب على إنشاء عمليات جديدة لحفظ السلام طفرة في الآونة الأخيرة. ويعرب عن إدراكه للتحديات التي ينطوي عليها هذا الأمر بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، من حيث إيجاد ما يلزم من موارد وموظفين وقدرات أخرى لتلبية هذا الطلب المتزايد.

”ويهيب مجلس الأمن بالدول الأعضاء أن تكفل تزويد الأمم المتحدة بالدعم السياسي والمالي الكامل من أجل التصدي لهذه التحديات بصورة فعالة، مع وضع الاحتياجات الخاصة بكل بعثة في الاعتبار، ومراعاة ما يترتب على ذلك من آثار في مجالي الموارد البشرية والمالية بالنسبة للأمم المتحدة. ويؤكد المجلس أيضا أهمية كفاءة عدم المساس بالموارد

سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة من الأولويات. ويؤكد في هذا السياق أهمية تعزيز قدرات جمع وإدارة المعلومات في الميدان.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالجهود التي بذلت مؤخرا لزيادة التنسيق بين البعثات الموجودة في بلدان متجاورة، ويشجع الممثلين الخاصين للأمم المتحدة على استكشاف إمكانيات التعاون من أجل كفاءة الإدارة الفعالة لبعثات حفظ السلام الموجودة في المناطق أو المناطق دون الإقليمية ذاتها.

”ويؤكد مجلس الأمن ضرورة إجراء تقييمات منتظمة لأحجام وولايات وهيكل عمليات حفظ السلام بهدف إدخال التعديلات الضرورية عليها، بما في ذلك تقليل أحجامها حسب الاقتضاء، وفقا للتقدم المحرز. ويشجع المجلس أيضا استمرار التزام المجتمع الدولي بتعزيز السلام وترسيخه في الميدان أثناء البعثة وبعد انتهائها.

”ويدرك مجلس الأمن كذلك أهمية المنظور الجنساني، بما في ذلك تدريب المرأة كعنصر لحفظ السلام، للعمل في عمليات حفظ السلام وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأهمية حماية الأطفال في الصراعات المسلحة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١).

”ويسلم مجلس الأمن بازدياد مخاطر انتشار الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، ومخاطر أنشطة إجرامية معينة في مناطق ما بعد الصراع. ويرحب المجلس بجهود الأمانة العامة الرامية إلى توعية موظفي عمليات حفظ السلام في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى، عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٠٨

”ويسلم مجلس الأمن بمسؤوليته عن تكليف بعثات حفظ السلام بولايات واضحة وواقعية ويمكن تنفيذها. ويدرك مجلس الأمن في هذا الصدد فائدة التقييمات والتوصيات التي تصدر عن الأمانة العامة من أجل اتخاذ قرارات عن دراية بشأن نطاق عمليات حفظ السلام الجديدة وتكوينها، فضلا عن ولاياتها ومفهوم عملياتها ومستويات تزويدها بالقوات وهيكلها.

”ويعتقد مجلس الأمن أن ثمة حاجة إلى تعزيز العلاقة بين الجهات التي تقوم بتخطيط عمليات حفظ السلام وإصدار ولاياتها وإدارتها، والجهات التي تقوم بتنفيذ ولايات تلك العمليات. ويمكن للبلدان المساهمة بقوات، من خلال خبرتها ودرايتها، أن تساهم مساهمة كبيرة في عملية التخطيط، وأن تساعد مجلس الأمن على اتخاذ القرارات المناسبة والفعالة في الوقت المناسب بشأن عمليات حفظ السلام. ويقر المجلس في هذا الصدد بأن الاجتماعات والآليات المنشأة بموجب قراره ١٣٥٣ (٢٠٠١) تيسر عملية المشاورات.

”ويسلم مجلس الأمن بوجود مساهمين في عمليات حفظ السلام، بخلاف البلدان المساهمة بقوات، ينبغي أخذ آرائهم في الاعتبار، حسب الاقتضاء.

”ويؤكد مجلس الأمن أنه قد يلزم، في البيئات المفعمة بالتحديات، تزويد عناصر حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بقواعد اشتباك مرنة بدرجة كافية وبالموارد العسكرية اللازمة لتمكينها من تنفيذ ولايتها، والدفاع عن نفسها، إذا دعت الحاجة. وفي جميع الحالات، يعتبر مجلس الأمن

والأمين العام وذلك من أجل كفالة توافر ما يلزم من الموارد والدعم التشغيلي. ويشجع المجلس على متابعة المشاورات بشأن الطفرة التي طرأت على الطلب، ويدعو الأمين العام إلى تزويد الدول الأعضاء بشكل منتظم وفي الوقت المناسب بتقييمات للاحتياجات المتحددة وجوانب النقص التي تشهدها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بغية تحديد الفجوات الخطرة والاحتياجات غير المستوفاة فضلا عن تحديد الخطوات اللازمة لاستيفاء هذه الاحتياجات.

”ويؤكد مجلس الأمن الدور المفيد الذي يؤديه فريقه العامل المعني بعمليات حفظ السلام في عملية التشاور في مختلف مراحل عمليات حفظ السلام. ويشجع المجلس الفريق العامل على إيلاء اهتمام خاص أثناء العام القادم، للمسائل المتصلة بالطفرة التي طرأت على الطلب على عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وأن يقدم للمجلس تقارير في هذا الشأن، حسب الاقتضاء.

”ويعرب مجلس الأمن عن إشادته البالغة بالرجال والنساء الذين خدموا وما زالوا يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على ما أبدوه من سلوك مهني رفيع وتفان وشجاعة بالغة. ويحيي المجلس ذكرى مَنْ فقدوا أرواحهم في خدمة الأمم المتحدة وقضية السلام النبيلة“.

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز

.S/PRST/2004/16

لم يبق متكلمون آخرون في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥.

(٢٠٠٠)، ويشجع الأمانة العامة على مواصلة تنفيذ مبادئها التوجيهية المتعلقة بالبغاء والاتجار بالبشر.

”ويعترف مجلس الأمن بأن عمليات حفظ السلام الفعالة ينبغي أن تكون جزءا من استراتيجية عامة لتعزيز السلام وتوطيده. ويؤكد المجلس في هذا الصدد على ضرورة أن يجري منذ البداية كفالة التنسيق والترابط بين مختلف أجزاء هذه الاستراتيجية العامة وكفالة استمرارها، لا سيما التنسيق بين حفظ السلام من ناحية وبناء السلام من ناحية أخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، يشجع مجلس الأمن على توثيق التعاون بين جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والقطاع الخاص. وقد تتطلب كفالة السلام الدائم في أعقاب الصراع دعما مستمرا من الأمم المتحدة وشركائها في المجالين الإنساني والإنمائي.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن التدريب أخذ يتحول بشكل متزايد إلى عنصر لا غنى عنه من عناصر عمليات حفظ السلام، ويقر المجلس بضرورة الاستفادة من الدراية والتجارب المتوفرة لدى البلدان المساهمة بقوات. ويشجع على التعاون الدولي وتوفير الدعم من أجل إنشاء مراكز للتدريب في مجال حفظ السلام، يمكنها أن تتيح نطاقا واسعا من فرص التدريب أمام البلدان الجديدة والمستجدة في مجال المساهمة بالقوات.

”ويعترف مجلس الأمن بأن استيفاء مطالب عدد متزايد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام سيحتاج إلى جهود متضافرة من مجلس الأمن والجمعية العامة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة